ج 03/ (01/19)/ 12 – ش (0481)

القمــة العربيــة التنمويــة: الاقتصاديــة والاجتماعيــة

الدورة الرابعة (بيروت – الجمهورية اللبنانية)

20 يناير/ كانون ثان 2019

تقريـــر

حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية:

الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة

(الرياض: 21-2013/1/22)

الفهـــرس

	الصفحة
الجوانب الاقتصادية	**5**
الجوانب الاجتماعية	**49**

تقريـــر

حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربيـة التنمويـة: الاقتصاديـة والاجتماعيـة في دورتها الثالثـة (الرياض: 21-2013/1/22)

أصـدرت القمـة العربيـة التنمويـة: الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي دورتهـا الثالثـة (الريـاض:2013) عـدة قـرارات بشـأن متابعـة تنفيـذ قـرارات قمـة الكويـت (2009) وقـرارات قمـة شـرم الشـيخ (2011)، إضـافة إلـى بعـض الموضـوعات الأخـرى. وقـد تابعـت الأمانـة العامـة للجامعـة تنفيـذ القـرارات الصـادرة عـن قمـة الريـاض (2013) ، وفيمـا يلـي أهـم النتـائج التـي تـم التوصل إليها:

أولاً: الجوانب الاقتصادية:

- **قرار قمة الرياض رقم (29) بتاريخ 2013/1/22 بشأن متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: 19-20 يناير/ كانون ثان 2009):**

- **الفقرة (1) بشأن مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:**

- قامـت الأمانـة العامـة بمخاطبـة الصـندوق العربـي للإنمـاء الاقتصـادي والاجتماعي بشأن متابعة تنفيذ قرار القمة العربية في دورتها العادية (27) (نواكشوط: 2016) رقم (656) بتاريخ 2016/7/25، والطلب إليه موافاتها

بتقرير حول التقدم المحرز في عمل الصندوق للعرض على القمة العربية. وقد تلقت الأمانة العامة مذكرة الصندوق العربي بتاريخ 2018/11/8 والتي تفيد بأن عدد الدول العربية المساهمة في الحساب الخاص 18 دولة، بالإضافة إلى الصندوق العربي، وأن إجمالي المساهمات المتعهد بها بلغ 1310 مليون دولار أمريكي، دفع منها 1267 مليون دولار. وقد بلغ المجموع التراكمي للقروض التي وافقت عليها اللجنة منذ بدء عمليات الحساب الخاص وحتى تاريخه 36 قرضاً بلغت قيمته الإجمالية 1251 مليون دولار أمريكي لجهات مؤهلة في 12 بلد عربي. (مرفق1: مذكرة الصندوق العربي).

الفقرة (4) بشأن مشروعات الربط الكهربائي العربي:

- دعا المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته (11) (الأمانة العامة: 2015/6/9) الدول العربية إلى الإسراع في تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي ذات الأولوية والمذكورة في نتائج الجزئين الأول والثاني من دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل التي قام بتمويلها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتي تم الانتهاء منها في يناير 2014، وذلك بالتزامن مع مشروعات شبكات الغاز التي أوصت بها الدراسة.
- أما بالنسبة للمشروعات الفعلية قيد الانجاز بين الدول العربية، فيعتبر الربط الكهربائي المصري السعودي من أهم المشروعات الكبيرة في المنطقة العربية، حيث يربط أكبر منظومتين كهربائيتين في الوطن العربي، ويمكن لهذا المشروع أن يساهم في تبادل حوالى 3000 ميجاوات بين البلدين. ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل الجزئي للمشروع في ديسمبر 2020، والتشغيل الكامل للمشروع في يوليو 2021.

- كما قام البنك الدولي، بتنفيذ الجزء الثالث من الدراسة والخاص بالأطر المؤسسية والتشريعية والقانونية لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء، وتم الانتهاء من هذا الجزء في مايو 2012، وقد تضمن إعداد نماذج لأربع وثائق رئيسية تشكل الأطر القانونية والتشريعية للوصول إلى سوق عربية مشتركة للكهرباء وهي: (مذكرة التفاهم- الاتفاقية العامة- اتفاقية السوق- كود الشبكات)، وتم تطويرها ومراجعتها من قبل فريق فني وقانوني متخصص من الخبراء العرب، واعتمادها من قبل اللجنة التوجيهية المكلفة بمتابعة دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل، ويجرى حالياً إدراج ملاحظات الدول العربية عليها.

- **بالنسبة إلى مذكرة التفاهم الخاصة بإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء،** وهي وثيقة باللغة العربية رفيعة المستوى يوقعها الوزراء المعنيون بشؤون الكهرباء، وتغطي التزام الدول العربية بتحقيق التكامل للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وكذلك الأسس القانونية للسوق، فقد وافق مجلس الجامعة على المستوى الوزاري عليها بموجب قراره رقم (8088) بتاريخ 2016/9/8، وتم التوقيع عليها من جانب السادة وزراء الكهرباء والسفراء المعتمدين لستة عشرة دولة عربية، وذلك على هامش الدورة (12) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (ابريل: 2017) وبذلك تكون مذكرة التفاهم قد دخلت حيز النفاذ.

- وبالنسبة للاتفاقية العامة (GA)، فهي وثيقة باللغتين العربية والإنجليزية، وتتضمن الأهداف والمبادئ الاسترشادية لتطوير السوق العربية المشتركة للكهرباء، بالإضافة إلى نظرة عامة على تصميم

السوق والمسار الانتقالي، وستقوم الدول الأعضاء بالتوقيع على النسخة العربية من هذه الاتفاقية، والوثيقة حالياً في نسختها شبه النهائية ويقوم فريق فني متخصص بالتأكد من إدراج كافة الملاحظات عليها، وكذلك مراجعة الترجمة، ومن المتوقع الانتهاء منها قبل نهاية عام 2019.

- بالنسبة إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء (PAEM)، وهي وثيقة باللغتين العربية والإنجليزية، وأكثر تفصيلاً تصف كيفية تنفيذ أطرافها للالتزامات المحددة في مذكرة التفاهم والاتفاقية العامة، وتغطي الجوانب التجارية للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وتتضمن تبعاً لذلك قواعد السوق (أو القانون التجاري). وسوف يوقع على هذه الاتفاقية ملاك الأصول (المرافق، مشغلو نظم النقل، كيانات المشتري الواحد، الخ). والوثيقة حالياً في نسختها شبه النهائية، ويقوم فريق فني متخصص بالتأكد من إدراج كافة الملاحظات عليها، وكذلك مراجعة الترجمة، ومن المتوقع الانتهاء منها قبل نهاية عام 2019.
- بالنسبة إلى قواعد تشغيل الشبكات، فهي وثيقة تحدد المتطلبات الفنية للربط بنظام النقل واستخدامه من قبل مستخدمي الشبكة على نحو يضمن موثوقية وفاعلية وسلامة التشغيل، وتُمكّن مشغلي نظم النقل من إدارة شبكة النقل ذات الجهد العالي بطريقة سليمة وآمنة واقتصادية، فضلاً عن تمهيد السبيل لفرص متساوية لاستخدام شبكة النقل بشفافية وبدون تمييز. ويوقع هذه الوثيقة مشغلو نظم النقل وغيرهم من المشاركين في السوق، وهي الآن محل تطوير من جانب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي وخبراء الدول العربية.

- إلى جانب ذلك، سوف يقوم البنك الدولي بتطوير المقترح الخاص بمؤسسات السوق العربية المشتركة للكهرباء، بحيث يتم اقتصار هذه المؤسسات على لجنتي السوق والمركز الإقليمي التنسيقي وأمانة السوق، كما تم الاتفاق على عقد المؤتمر الإقليمي الأول لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية خلال عام 2019.

الفقرة (5) بشأن مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية:

- قام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويل دراسة مخطط الربط البري بالسكك الحديدية بين الدول العربية، وكلّف المكتب الاستشاري دار العمران/ ايتالفير (أردني– ايطالي) بإعداد الدراسة المذكورة. وتم عرض الدراسة على مجلس وزراء النقل العرب في دورته (28) بتاريخ 2015/10/29، حيث وافق عليها بموجب القرار (411) وكلّف الأمانة العامة بالبدء في إعداد اتفاقية للنقل بالسكك الحديدية بين الدول العربية مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات الفنية اللازمة لذلك. وجاري التواصل مع الدول العربية لتجميع مرئياتها حول المعايير والمتطلبات الفنية اللازمة لإنشاء شبكة سكك حديدية عربية والعمل على توحيد تلك المعايير والمتطلبات الفنية والاتفاق عليها، وذلك من خلال اتفاقية عربية للربط السككى.

الفقرة (6) بشأن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:

- تنفيذاً لقرارات القمم السابقة، جاري تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وتقدم المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقريراً موجزاً حول التقدم المحرز في هذا الشأن يعرض بصفة دورية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- وبالنسبة للفقرة (ز) من القرار المتعلقة بمبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية ولتحقيق الأمن الغذائي العربي، فقد تم اتخاذ ما يلي:

- قامت الأمانة العامة بدراسة المقترح المقدم من جمهورية السودان وقدمت مرئيات حول المبادرة التي أقرتها قمة الرياض التنموية: الاقتصادية والاجتماعية والتي تنص على "الترحيب بمبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد أحد اجتماعاته خلال عام 2013 بالخرطوم لبحث الاجراءات العملية الكفيلة بتنفيذ المبادرة".
- تقدمت جمهورية السودان بمقترح للتنسيق مع الأمانة العامة للجامعة والمؤسسات المشتركة التابعة للجامعة للتحضير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- في إطار متابعة تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي في السودان، عقدت الأمانة العامة للجامعة اجتماعات مع ممثلين من حكومة جمهورية السودان، وتم مناقشة عدد من المقترحات الخاصة بتنفيذ المبادرة، وقامت كل من الأمانة العامة وحكومة جمهورية السودان بإعداد مذكرات تتضمن عدداً من المقترحات.
- كما عقد اجتماع تشاوري لمؤسسات العمل العربي المشترك لتقديم مقترحاتها ومرئياتها بشأن تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان الخاصة بالاستثمار الزراعي العربي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي بمقر الأمانة العامة يومي 8– 2013/5/9 بحضور محافظ بنك

السودان المركزي والمندوب الدائم لجمهورية السودان لدى الجامعة وعدد من المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية ومؤسسات التمويل العربية والأمانة العامة.

- عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته الاستثنائية بجمهورية السودان وأصدر القرار رقم 1976 بتاريخ 2014/1/20 الذي تضمن ما يلي:

- الترحيب بجهود جمهورية السودان في تحسين مناخ الاستثمار الزراعي الملائم لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية إليها من حيث التشريعات والقوانين والإجراءات المنظمة وحثها على الاستمرار في ذلك.
- دعوة مؤسسات التمويل العربية والشركات العربية المشتركة كلٍ في مجال اختصاصه إلى تخصيص نسبة من الزيادات التي تمت في رؤوس أموالها تنفيذاً لمبادرة خادم الحرمين الشريفين على أن لا تقل عن 20% وذلك لدعم مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي.
- دعوة القطاع الخاص العربي إلى الإسهام الفاعل في تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي والترحيب بتعاون شركة البورصة العربية المشتركة القابضة في جمهورية السودان في إطار تنفيذ المبادرة على أن تقوم جمهورية السودان بتقديم كافة التسهيلات اللازمة لتفعيل نشاط شركة البورصة العربية المشتركة القابضة في السوق المحلى.
- دعوة القطاع الخاص العربي والشركات العامة والصناديق الاستثمارية إلى الاهتمام بالاستثمار الزراعي العربي لاسيما في المجالات التالية:

الصوامع وتخزين الحبوب، اللحوم، الأسماك، النقل، تعليب وتعبئة الخضر والفواكه، والعمل على إنشاء شركات عربية مشتركة قابضة في هذه المجالات وتكليف الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) بتقديم تقرير دوري إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التقدم المحرز في هذا الخصوص.

- تكليف الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) بالتنسيق مع جمهورية السودان لعقد اجتماعات مع المؤسسات والهيئات العربية ورجال الأعمال العرب بهدف الترويج للمبادرة لتنفيذ مشروعات منتقاة في مجال الاستثمار الزراعي والصناعي.
- الطلب من جمهورية السودان تقديم تقرير مرحلي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي بما في ذلك الدراسة المتكاملة التي يعدها الاستشاري العالمي مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتكليف الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) بمتابعة آليات التنفيذ وتقديم تقرير دوري إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم (94) القرار رقم (2007) بتاريخ 2014/9/11 الذي نص في فقرته (أولاً/ 2، 3، 4) على ما يلي:

"

- التأكيد على تنفيذ قرارات القمة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستثنائي الذي عُقد بالخرطوم يومي 19-2014/1/20 بشأن تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان بشأن الأمن الغذائي العربي.

- حث مؤسسات التمويل العربية والشركات العربية المشتركة لتنفيذ ما عليها فيما صدر من قرارات لتنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي في السودان للأمن الغذائي العربي.
- الطلب من حكومة السودان بالتنسيق مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي استكمال مراحل الدراسة المطلوبة والخاصة بتحديد الفجوة الغذائية في الوطن العربي وإعداد خطة قطاعية متكاملة لموارد السودان ومشاريع الأمن الغذائي المقترح تنفيذها في السودان."

- كما أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عدة قرارات أخرى في هذا الشأن منها القرار رقم (2030) في دورته العادية (95) بتاريخ 2015/2/19، الذي نص في فقرته (3) على:

"تكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات ونتائج القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/كانون ثان 2013) وتقديمه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية، ومن ثم رفعه الى القمة العربية (د.26) المقرر عقدها بشرم الشيخ – جمهورية مصر العربية يومي 28–29 مارس 2015".

- عرض موضوع "إنشاء آلية لتنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان بشأن الاستثمار الزراعي العربي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي"، على القمة العربية بنواكشوط في دورتها العادية (27) بتاريخ 2016/7/25، وأصدرت قرارها رقم (660) والذى نص على ما يلي:

"
- الترحيب بالتوصيات الواردة في دراسة "تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية من خلال مشروع السودان" بما فيها الخطة القطاعية المتكاملة

لمشاريع الأمن الغذائي العربي ونموذجها وإحالة نسخة من الدراسة والخطة إلى الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة والقطاع الخاص ودعوتها لتكثيف استثماراتها في المشروعات الزراعية في السودان.

- الطلب من الأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة بالتنسيق مع حكومة السودان إيجاد الآليات المناسبة التي تكفل سرعة تنفيذ هذا القرار.
- الطلب من الأمانة العامة إعداد تقرير شامل حول ما تم تنفيذه من المبادرة ورفعه إلى القمة العربية المقبلة في عام 2017."

- كما طرح هذا الموضوع على الدورة العادية (98) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2016/9/1، واستعرض معالي وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بالإنابة – رئيس وفد جمهورية السودان في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان بشأن الاستثمار الزراعي في جمهورية السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي، مفيداً بأنه قد تم الانتهاء من الدراسة التي أعدتها شركة "لامير" بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وموجهاً الشكر لكل من الصندوق والشركة، وحث الدول الأعضاء على سرعة البدء في تنفيذ قرارات الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في الخرطوم في يناير 2014، مشيراً بأن القمة العربية في دورتها العادية (27) التي عقدت بتاريخ 2016/7/25 بنواكشوط، قد اعتمدت قراراً دعا إلى إنشاء آلية لتنفيذ المبادرة.
- في إطار متابعة هذه القرارات الخاصة بإنشاء آلية لتنفيذ مبادرة فخامة الرئيس عمر البشير الخاصة بالاستثمار الزراعي العربي في

السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي، قامت الأمانة العامة بمخاطبة المندوبية الدائمة لجمهورية السودان، وطلبت من الجهات المعنية بجمهورية السودان موافاتها بأخر الإجراءات التي تمت بشأن تنفيذ المبادرة، حتى تتمكن الأمانة العامة من إعداد التقرير الشامل المطلوب عرضه على القمة العربية (د.ع 28).

- واسترشاداً بتقرير جمهورية السودان التفصيلي بشأن مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي المشترك، وبناءً على مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية السودان رقم 44-17-25 بتاريخ 2017/3/12، تم عرض موضوع مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان عمر البشير الخاصة بالاستثمار الزراعي العربي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي على مجلس الجامعة على مستوى القمة الذى عقد في المملكة الأردنية الهاشمية في مارس 2017، وأصدر القرار رقم (698) بتاريخ 2017/3/29 والذى نص على:

"تشكيل آلية تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان الخاصة بالاستثمار الزراعي العربي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي تضم حكومة جمهورية السودان، الأمانة العامة للجامعة، القطاع الخاص العربي، صناديق التمويل العربية، المؤسسات والهيئات العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وأي منظمات أخرى ذات صلة".

- تنفيذاً لهذا القرار، عقدت في الخرطوم بجمهورية السودان ورشة عمل لمبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي يومي 10-2018/1/11، شارك فيها أعضاء آلية تنفيذ المبادرة، وتم فيها عرض الدراسة الخاصة بالمبادرة التي مولها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومناقشة المشاريع التي قدمتها حكومة السودان في إطار تنفيذ المبادرة.

الفقرة (8) بشأن الأمن المائي العربي:

- جاري متابعة الموضوع من قبل المجلس الوزاري العربي للمياه وجاري تحديث استراتيجية الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات المستقبلية ومتطلبات التنمية المستدامة وكذلك الخطة التنفيذية للاستراتيجية والتي تتضمن مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

الفقرة (14) بشأن دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك:

- تولي الأمانة العامة اهتماماً كبيراً بالقطاع الخاص في أعمالها، نظراً لدوره الحيوي في عملية التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي، ومن هذا المنطلق أعطت الأمانة العامة الأولوية في التعامل مع الاتحادات العربية والغرف القُطرية، لتوضيح دورها في ظل السياسات الوطنية والعربية المشتركة لتسهيل الأمور أمام القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك متابعة مهامه مع اتحاد الغرف العربية في ضوء التقرير السنوي الذي يعده عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص العربي في تجارته السلعية والخدمية. كما تعمل الأمانة العامة مع اتحاد الغرف العربية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى لتنظيم آلية رجال الأعمال في المنتديات التي تنظمها جامعة الدول العربية مع التكتلات الدولية والإقليمية، وكذلك متابعة شؤون الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة باعتبارها قنوات مهمة للاقتصاديات العربية لتعزيز حضورها في الدول مقار الغرف المشتركة وتشجيع صادراتها ولاستقطاب الاستثمارات إلى المنطقة العربية والدفاع عن المصالح العربية في شتى المجالات. وقد تم إنشاء لجنة في اتحاد الغرف العربية معنية بالمبادرة العربية لسلامة الأغذية وتسهيل التجارة لمواجهة الصعوبات التي تواجه التجارة العربية البينية في هذا المجال.

الفقرة (19) بشأن مشروع الربط البحري بين الدول العربية:

- أقرت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثانية (شرم الشيخ: 2011) مشروع الربط البحري بين الدول العربية، وجاري متابعة تنفيذ محاور هذا المشروع. وقد تم إعداد اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية، وأقرها مجلس وزراء النقل العرب بموجب قراره رقم (399) بتاريخ 2014/10/23. كما أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم (2040) بتاريخ 2015/2/19، ووجه برفعها لمجلس الجامعة للموافقة عليها. وبعرض الموضوع على مجلس الجامعة في دورته العادية (147)، رأى ضرورة إفراد اتفاقية خاصة بالتعاون بين الدول العربية في مجال النقل البحري وفصلها عن الاتفاقية المشار إليها أعلاه، وأصدر القرار رقم (8146) بتاريخ 2017/3/7 في هذا الخصوص. وتم إعادة اتفاقية النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية مرة أخرى للعرض على مجلس وزراء النقل العرب في دورته (30) بتاريخ 2017/10/22، حيث أصدر بشأنها القرار رقم (443) الذي نص على:

" 1- إحالة مشروع اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية، إلى اللجنة الفنية للنقل البحري، وذلك لإفراد اتفاقية خاصة لتنظيم الإجراءات الفنية والمالية للنقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية.

2- دعوة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) إلى توسيع العمل بمذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري لدول المشرق العربي، لتشمل كافة الدول العربية.

3- دعوة الدول العربية إلى التصديق والانضمام إلى مذكرة التفاهم التي أعدتها الاسكوا بشأن التعاون في مجال النقل البحري."

- وبعرض الموضوع على اللجنة الفنية للنقل البحري التي عقدت يومي 21-2018/3/22 بمقر الأمانة العامة، قررت اللجنة تكليف الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بإعداد مشروع الاتفاقية وموافاة الأمانة العامة به لتعميمه على الدول العربية لإبداء الرأي والملاحظات بشأنه، والموضوع قيد البحث والدراسة في اللجنة الفنية للنقل البحري.

الفقرة (20) بشأن مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية:

- شكّل مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات فريق عمل لإعداد دراسة حول مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية من خلال نقاط النفاذ الشامل. وقد قام الفريق بإعداد الدراسة حول متطلبات تنفيذ المشروع بعد أن قام بإعداد استبيان للدول العربية عن وضع الإنترنت لديها، ومن ثم تحليل النتائج، وذلك للوصول لفهم واضح للمشكلة ومعرفة وتحديد نقاط الضعف الموجودة وسببها. وبناءً على دراسة الفريق، شكل مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات فريق عمل جديد معني بتنفيذ مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية. وقد قام الفريق بالتعاون مع الأمانة العامة بعقد عدة ورشات عمل بهدف تبادل الخبرات والتجارب حول نقاط مبادلة الإنترنت في الدول العربية.
- وبعد مراجعة أفضل الممارسات في مجال ربط شبكات الإنترنت العربية، تبين أن التجارب الناجحة جميعاً اعتمدت على تنفيذ مشروعات الربط الشبكي وإنشاء نقاط المبادلة عن طريق القطاع الخاص وليس عن طريق حكومات الدول، من أجل تحفيز القطاع الخاص وباقي أصحاب المصلحة للمشاركة في تنفيذ المشروع، وكلّف مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات الأمانة العامة بالتعاون مع المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات

لتنظيم ندوات توعية لأصحاب المصلحة في الدول العربية حول التجارب العالمية والإقليمية في موضوع مقاسم الإنترنت.

- وبعرض الموضوع على الدورة (21) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (القاهرة : 2017/12/4)، أصدر القرار رقم (506) الذي نص على:

"1- التأكيد على المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات إعداد الدراسة المطلوبة بشأن الصعوبات التي تعوق تنفيذ مشروع الربط الإقليمي لشبكات الإنترنت العربية وكيفية المضي قدماً في تنفيذ المشروع مع تضمين فقرة في الدراسة تعرض نظرة موسعة حول النتائج المتوقعة من تنفيذ المشروع تعتبر الأبعاد الاقتصادية والتنموية والاجتماعية له، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج المشروع التجريبي السابق الذي تم إطلاقه بين المشغلين في المملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية.

2- التأكيد على الدول العربية الاهتمام باستيفاء الاستبيان الذي أرسله المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات إلى إدارات وهيئات تنظيم الاتصالات ومشغلي شبكات الاتصالات ومقدمي خدمات الإنترنت في المنطقة العربية، لاستكمال الدراسة وتقييم الوضع الحالي لنقاط الربط في المنطقة، ومن ثم حث المشغلين لديها على المشاركة في ورشة العمل المزمع عقدها في إطار تنفيذ مشروع الربط الإقليمي لشبكات الإنترنت العربية.

3- دعوة الدول العربية إلى حث مشغلي شبكات الاتصالات لديها إلى دعم مشروع ربط شبكات التعليم والبحث العلمي وإعطاء ميزة إضافية لعملية توصيل هذه الشبكات."

- نظّم الاتحاد الدولي للاتصالات ورشة عمل حول التناظر والتواصل في العالم العربي (مملكة البحرين: 2018/10/2)، تحت شعار "نحو فتح فرص الترابط الإقليمي"، وذلك في إطار الاجتماع (16) لشبكة المنظمين العرب (AREGNET) باستضافة كريمة من هيئة تنظيم الاتصالات بمملكة البحرين وبدعم من جمعية الإنترنت (ISOC). تم خلال الورشة استعراض الوضع الحالي لنقاط تبادل الإنترنت (IXP) وإظهار فوائد ربط هذه النقاط على مستوى الدول العربية. وأوصت الورشة بوضع خارطة طريق بهدف تطوير نظام ربط قوي لنقاط النفاذ العربية (IXPs)، وذلك من خلال العمل على المحاور التالية:
  1) بناء المجتمع وخلق منصة المعرفة.
  2) التنسيق الإقليمي من أجل بيئة تمكينية.
  3) تطوير صناعة المحتوى الرقمي العربي.

- كما تناولت ورشة العمل الموضوعات التالية: دور توصيل نقاط النفاذ في تطوير اقتصاد الإنترنت، وتجربة المستخدم الأفضل، ومرونة الشبكات الوطنية والتواصل الإقليمي في حالات انقطاع الخدمة، وكذلك السيادة والأمن القومي. وخلصت إلى أن صناعة نقاط تبادل إنترنت قوية وحيوية مطلوبة في المنطقة العربية لتمكين التحول الرقمي وجذب الاستثمارات. فضلاً عن ذلك، دارت مناقشات حول البعد السياسي والتنظيمي ودور الحكومة في هذا الصدد، والقيود على الجوانب التشغيلية وسياسات العضوية والترابط الإقليمي. كما تم الاتفاق على أن هناك حاجة لخلق بيئة تمكينية،

وتم استنتاج أن المنظمين بحاجة للتدخل، مع اللوائح ، فقط عندما تكون هناك حاجة لحل نقص السوق. ومن ناحية أخرى ، فإن دور الحكومة هو التسهيل والتحفيز من أجل تلبية بيئة مواتية للنمو.

- وأخيراً، تم الاتفاق على أن هناك حاجة للتعاون الإقليمي من خلال تطوير منصة مجتمعية قادرة على الاندماج مع المبادرات الحالية مثل منتدى الحوار الخاص بمجموعة مشغلي شبكات الشرق الأوسط (MENOG)، من أجل الجمع بين الإرادة السياسية للحكومات مع حالات العمل من قبل المشغلين التي يمكن أن تعالج الفجوة الحالية.

الفقرة (21) بشأن مبادرة البنك الدولي في العالم العربي:

- يتعاون البنك الدولي مع الأمانة العامة بصفتها أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء منذ 2009، وكل ما يتم عمله حالياً هو استكمال للتعاون السابق المنصّب بالدرجة الأولى على تهيئة الأطر المؤسسية والقانونية والتشريعية لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء ويجري حالياً تطوير وثائق حوكمة السوق، وتم تعميم الاتفاقية العامة واتفاقية السوق على الدول العربية، لإبداء الملاحظات عليهما، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من المسودة النهائية للاتفاقية العامة، والمسودة النهائية لاتفاقية السوق خلال عام 2019.

الفقرة (23) بشأن المشاريع العربية لدعم صمود القدس:

- تعد الأمانة العامة دراسة دورية تعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة سبتمبر من كل عام بشأن دعم الدول العربية للاقتصاد الفلسطيني من خلال صندوقي الأقصى والقدس مع إبراز المرافق والمنشآت التي يوجه إليها هذا الدعم، كما تتضمن المقاطعة العربية والدولية للشركات

لإسرائيل والتي يستلزم توسيعها وتفعيلها من أجل تحقيق المقاطعة الكاملة لإسرائيل. وفي إطار دعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وبناء اقتصاده، فقد اتخذت الأمانة العامة جملة من الإجراءات المتعلقة بدعم الاقتصاد الفلسطيني والتي من بينها:

1- مساهمة صندوقي الأقصى والقدس في دعم الاقتصاد الفلسطيني:

- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع السنوي (69) للجنة الإدارية لصندوقي الأقصى والقدس (جدة: 2017/10/29) تم خلاله مناقشة الموضوعات التالية:

أولاً: تقرير سير العمل وإعادة هيكلة محفظة مشاريع صندوق الأقصى:

تم الاتفاق على المشاريع المستهدفة وتوفير الدعم اللازم لها من مصادر متعددة حيث:

1. بلغ حجم محفظة مشاريع فلسطين 2575 مليون دولار.
2. بلغت مصادر تمويل شراكة صندوق الأقصى 1351 مليون دولار.
3. بلغ حجم الصرف منذ ابريل 2017 حوالي 35 مليون دولار (14 مليون دولار من موارد الصندوق، 21 مليون دولار من منح الصناديق العربية).
4. بلغ حجم المبالغ المصروفة 685 مليون دولار (519 مليون دولار مشاريع مكتملة، 328 مليون دولار مشاريع قيد التنفيذ).

ثانياً: الموارد المالية:

- تم استعراض الاجراءات المتخذة بشأن متابعة تنفيذ قرار القمة العربية د.ع (28) رقم (677) بتاريخ 2017/3/29 التي انعقدت في المملكة الأردنية الهاشمية، بشأن دعم موازنة دولة فلسطين وصمود الشعب

الفلسطيني، حيث تم إرسال خطاب من الأمين العام إلى وزراء الخارجية بشأن تنفيذ القرار يتضمن توزيع المبلغ المعتمد وفق نسب مساهمة الدول في موازنة جامعة الدول العربية.

- وجهت اللجنة الإدارية الجهات التنفيذية للصندوقين بألا يقل نصيب مشاريع مدينة القدس عن 20% من الموارد المتاحة.
- يتكامل عمل صندوق الأقصى في متابعة تنفيذ قرار القمة العربية المُشار إليه مع المشاورات الجارية مع منظمة التعاون الإسلامي، وتم وضع اقتراحات لاستدامة مصادر التمويل لدولة فلسطين، وذلك بموجب قرار القمة الإسلامية (اسطنبول: 2016/4/15) بشأن القضية الفلسطينية والقدس الشريف. وقد دعا القرار إلى دعم وتوسيع برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني انطلاقًا من نجاح المشروع النموذجي الذي أطلقه صندوق الأقصى، حيث كان للبرنامج أثر قوي في دعم وصمود الشعب الفلسطيني على أرضه.

2- المقاطعة العربية لإسرائيل ودورها في دعم الاقتصاد الفلسطيني:

- تضمنت توجهات القمم العربية ومجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراتهم المتعاقبة التأكيد على أهمية اتخاذ كافة السبل اللازمة لتفعيل المقاطعة العربية لإسرائيل ودعم الشعب الفلسطيني:

1- قرارات القمم العربية وآخرها قرار القمة العربية د.ع (29) رقم (710) بتاريخ 2018/4/15 الذي نص على: "أهمية استمرار دعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف كافة أشكال التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك حظر استيراد منتجاتها أو الاستثمار فيها بشكل مباشر أو غير مباشر لمخالفتها للقانون الدولي".

2- قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري ذات الصلة، وأخرها الفقرة (16) من القرار رقم (8281) بتاريخ 2018/9/11 التي نصت على: " التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الاسرائيلي ونظامه المستعمر، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وانهائه وانقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الاسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة".

3- الفقرة الرابعة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2195) بتاريخ 2018/9/6 والتي نصت على: "تشكيل لجنة مفتوحة العضوية تضم الأمانة العامة ودولة فلسطين والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية، لاتخاذ اللازم بشأن تنفيذ البند رقم 20 من القرار رقم 709 د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15 الصادر عن قمة القدس التي عقدت في مدينة الظهران – المملكة العربية السعودية، الذي ينص على: "التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018-2022)، التي قدمتها دولة فلسطين، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها، في

مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس الشرقية، وتهجير أهلها"، وعرض تقرير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة".

وفي ضوء ما سبق، قامت الأمانة العامة باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية بشأن وقف كافة أشكال التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وحظر استيراد منتجاتها أو الاستثمار فيها بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي نفس السياق، فقد أوصى مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية للمقاطعة العربية لإسرائيل في دورته (92) (الأمانة العامة: 4-2018/12/6) بحظر التعامل مع عدد كبير من الشركات العالمية. كما أوصى المؤتمر بدعوة الدول الأعضاء إلى حظر منتجات المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في أسواقها واتخاذ تدابير ضد الكيانات والأفراد المتورطين أو المستفيدين من العمل في المستوطنات الإسرائيلية. (مرفق2: محضر الاجتماع).

❖ **قرار قمة الرياض رقم (30) بتاريخ 2013/1/22 بشأن الاستثمار في الدول العربية – الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة:**

- عقد الاجتماع الأول "لجنة الخبراء المعنين بالاستثمار في الدول العربية لإعداد المذكرة التفسيرية للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية المعدلة" (الأمانة العامة: 6-2017/11/8)، كما عقد الاجتماع الثاني للجنة (الأمانة العامة: 16-2018/1/18). وكذلك عقد الاجتماع الثالث للجنة الخبراء والمختصين لمناقشة الصيغة النهائية المعدلة للنظام الأساسي لمحكمة الاستثمار العربية" (الأمانة العامة: 4-2017/12/6).

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (2171) د.ع (101) بتاريخ 2018/2/8، والذي نصت فقرته (أولاً/2) على: " دعوة الدول العربية إلى موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها ومرئياتها على الاتفاقية، ودعوة لجنة الخبراء من الجهات المعنية بالاستثمار والخبراء القانونيين في الدول العربية والجامعة العربية لدراسة هذه الملاحظات واقتراح الآلية المناسبة لتعديل الاتفاقية، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في إقرارها".
- عقد الاجتماع الثالث للجنة الخبراء من الجهات المعنية بالاستثمار والخبراء القانونيين في الدول العربية (الأمانة العامة: 7-2018/5/9) لاستكمال ما تم التوصل إليه في الاجتماعين الأول والثاني. وأوصت اللجنة بالآتي:
  - إعداد مشروع اتفاقية عربية جديدة للاستثمار تحل محل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية الأصلية والمعدلة، وتراعي معالجة المسائل القانونية المتعلقة بالاتفاقيتين الحاليتين.
  - دعوة الدول العربية إلى موافاة الأمانة العامة بمقترحاتها بشأن المبادئ والأهداف العامة والخطوط العريضة لمشروع اتفاقية استثمار عربية جديدة.
  - تكليف لجنة الخبراء المعنيين بالاستثمار والخبراء القانونيين في الدول العربية بإعداد مشروع مسودة الاتفاقية الجديدة بعد دراسة المقترحات الواردة من الدول العربية والجهات المعنية.
  - الاسترشاد عند صياغة مشروع اتفاقية استثمار عربية جديدة بنص الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة بما يتوافق مع أهداف اتفاقيات الاستثمار الدولية الحديثة.

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (2191) بتاريخ 2018/9/6، والذي نصت فقرته الأولى على: "دعوة لجنة الخبراء المعنيين بالاستثمار والخبراء القانونيين في الدول العربية إلى إعداد مشروع مسودة "اتفاقية استثمار عربية جديدة" بعد دراسة المقترحات الواردة من الدول العربية والجهات العربية المعنية، تمهيداً لعرضها على اجتماع قادم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي".
- تم مخاطبة الدول العربية بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1687 بتاريخ 2018/9/12 بشأن تزويدها بنص المواد المُراد تعديلها والمقترح البديل لإدراجها ضمن مسودة "اتفاقية استثمار عربية جديدة"، وتحديد موعد عقد اجتماع لجنة الخبراء المعنيين بالاستثمار والخبراء القانونيين في الدول العربية خلال الفترة 10/30 -2018/11/1 بمقر الأمانة العامة.
- عقدت لجنة من الخبراء المعنيين بالاستثمار (اقتصاديين وقانونيين) في الدول العربية اجتماعها الأول (الأمانة العامة: 10/30-2018/11/1)، واطلعت على المواد المقترحة للاتفاقية، والمقدمة من كلٍ من: المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، جمهورية العراق، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، دولة قطر، المملكة الاردنية الهاشمية، مملكة البحرين، اتحاد الغرف العربية. واتفقت اللجنة على الإطار العام لمشروع اتفاقية الاستثمار العربية، وأوصت اللجنة بما يلي:
  - قيام الأمانة العامة للجامعة بتعميم الإطار العام للاتفاقية على الدول العربية لبيان مقترحاتها حول أهداف وموضوعات الاتفاقية.
  - قيام الأمانة العامة للجامعة بإعداد مسودة اتفاقية الاستثمار العربية بناءً على الإطار العام المشار إليه ووفقاً للمقترحات والملاحظات الواردة من الدول واتفاقيات الاستثمار الحديثة والمواد المقترحة للاتفاقية من المملكة

العربيـة السـعودية ومقترحـات جمهوريـة مصـر العربيـة ودولـة قطـر، وللأمانة العامة أن تستعين بمن تراه من خبراء الاستثمار والقانونيين في هذا الشأن مع مراعاة التمثيل الجغرافي.

- تكليـف الأمانـة العامـة بـدعوة لجنـة الخبـراء للاجتمـاع الثـاني لمناقشـة المسودة المشار إليها وملاحظات الدول عليها.

❖ **قرار قمة الرياض رقم (31) بتاريخ 2013/1/22 بشأن الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010– 2030):**

- اعتمدت قمة الرياض (2013) بموجب قرارها رقم (31) الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010–2030) كإطار للعمل العربي المشترك في مجال الطاقة المتجددة وبإحاطة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بهذا القرار، أصدر قراره رقم (167) والمتعلق بدعوة الدول الأعضاء إلى الأخذ في الاعتبار بما ورد في وثيقة الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة عند وضع أو تطوير استراتيجياتها الوطنية لتعزيز استخدامات الطاقة المتجددة بما في ذلك تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في المشروعات ذات الصلة، بالتنسيق مع مؤسسات وصناديق التمويل الدولية والإقليمية والعربية والوطنية، وتكليف لجنة خبراء الطاقة المتجددة بتقديم تقرير دوري للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، تمهيداً لرفعه للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية حول التقدم المحرز في هذا الشأن، كما كلّف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتعميم النموذج المقترح للإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة ومرفقه "نموذج الخطط الوطنية للطاقة المتجددة" على الدول العربية لاستلام الملاحظات خلال شهرين.
- قامت أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء باتخاذ عدة إجراءات لتنفيذ قرار القمة، حيث استعرض المجلس الوزاري العربي للكهرباء في

دورته (11) (الأمانة العامة: 2015/6/9) الإجراءات التي تم اتخاذها لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010– 2030)، واتخذ بشأنها القرار (197) والذي كلّف بموجبه أمانة المجلس بتحديث البيانات الواردة في الاستراتيجية حول الأهداف الوطنية المعلنة في الدول العربية بالاستعانة بخبراء عرب، ومن ثم العرض على لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، وتعميم منهجية متابعة تطور تنفيذ الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة على الدول العربية واستلام ملاحظات الدول عليها خلال شهرين تمهيداً لاعتمادها لاحقاً من المكتب التنفيذي، وإعداد تقرير سنوي حول تطور تنفيذ الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة وعرضه على الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي.

- كما قدمت أمانة المجلس مقترحاً بتوسيع نطاق الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة لتصبح "الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة" حتى تأخذ في الاعتبار كفاءة الطاقة والبعد البيئي إلى جانب الطاقة المتجددة، وعرضته على الاجتماع (32) للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء الذي وافق عليه وتم تكليف خبير عربي بإعداد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة وفقاً للشروط المرجعية التي تم إعدادها من قبل مجموعة العمل التي تم تشكيلها لمتابعة إعداد الاستراتيجية العربية. وقد قام الخبير بإعداد الاستراتيجية واتخذ المجلس الوزاري العربي للكهرباء في الدورة (12) (الأمانة العامة: 2017/4/6) القرار رقم (230) الذي نص على:

" 1– الإحاطة علماً بصدور النسخة المرفقة من الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، وتكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتعميمها على الدول العربية واستلام ملاحظاتهم عليها

خلال شهرين من تاريخ التعميم، ثم عرض النسخة النهائية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة على الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي تمهيداً لاعتمادها ومن ثم طباعتها وترجمتها.

2- تكليف مجموعة العمل الخاصة بالاستراتيجية بإعداد خطة تنفيذية مناسبة لها تعرض على لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة."

فيما يخص الإطار الاسترشادي للطاقة المتجددة:

- تم اعتماد الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة ونموذج خطط العمل الوطنية المرفق به، وذلك استناداً إلى الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة، المعتمدة من قبل القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالرياض (يناير: 2013)، وبموجب المادة الأولى من القرار رقم (234) الصادر عن الاجتماع (30) للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء بتاريخ 2014/9/16.
- تتابع الأمانة العامة باعتبارها أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، تنفيذ الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة في الدول العربية، وقد أصدر المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته (12) (الأمانة العامة: 2017/4/6) القرار رقم (231) والذي يتضمن تثمين التعاون البنّاء بين أمانة المجلس/إدارة الطاقة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والتأكيد على ضرورة متابعة تنفيذ "إطار التعاون" الموّقع بين الطرفين باعتبار المركز ذراعاً فنياً للمجلس في موضوعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتكليف أمانة المجلس باستمرار التنسيق مع المركز الإقليمي لتقديم الدعم

الفني للدول الراغبة في إعداد خططها الوطنية للطاقة المتجددة خلال عام 2017، والطلب من الدول العربية وضع خططها الوطنية للطاقة المتجددة لتتوافق مع الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة والنموذج المرفق به؛ ومتابعة تنفيذ توصيات ورش العمل حول "متطلبات تنفيذ الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة وتطبيق منهجية متابعة تطور الطاقة المتجددة في الدول العربية"، ودراسة تنظيم ورش عمل أخرى بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وقد عقدت بالفعل ورشة عمل في مملكة البحرين شارك فيها ممثلون عن (11) دولة عربية.

فيما يتعلق بخارطة الطريق لتنفيذ الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030:

- تتعاون الأمانة العامة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في وضع خارطة طريق أو إطار تنفيذي للاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010–2030) التي تم إقرارها في قمة الرياض: 2013، والتي جرى توسيع نطاقها لاحقاً لتصبح الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، وقد اقترحت خارطة الطريق سبعة مبادرات لتسريع إدماج الطاقة المتجددة في خليط الطاقة في المنطقة العربية، ومن بين تلك المبادرات "مبادرة الطاقة النظيفة للمنطقة العربية" Pan-Arab Clean Energy-PACE) التي تهدف إلى زيادة مساهمة الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة ضمن مصادر الطاقة في المنطقة العربية.
- أحيط المكتب التنفيذي علماً بالمبادرات السبع التي خلص إليها تقرير خارطة الطريق لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010–2030)، وتم تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع المركز الإقليمي

للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) للعمل على تطوير هذه المبادرات وصياغتها على شكل مقترحات مشاريع تتضمن تحديد المتطلبات الفنية والمالية اللازمة لتنفيذها، ورفع تقرير عن التقدم المحرز للمكتب التنفيذي في اجتماعه المقبل. وتم تكليف لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بدراسة عقد اجتماع إقليمي يضم كافة الأطراف المعنية والجهات التمويلية والمانحين بهدف توفير الدعم المطلوب لتنفيذ هذه المبادرات، وفق إطار زمني محدد للتنفيذ.

- بالنسبة لمبادرة الطاقة النظيفة للمنطقة العربية (PACE) التي يتم تنفيذها بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، قامت الوكالة بالتعاون مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية لتمويل المشروعات والأنشطة المدرجة ضمن المبادرة، وقدمت الوكالة تقريراً إلى لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في اجتماعها (11) (بيروت:2018/9/27) حول تطورات التعاون في هذا المجال. وقد أوصت اللجنة بالطلب من الوكالة بلورة البرامج والأنشطة المرتبطة بالاستراتيجية وموافاة أمانة المجلس الوزاري بها ليتم تعميمها على الدول العربية ومن ثم المشاركة في هذه البرامج.

❖ **<u>قرار قمة الرياض رقم (36) بتاريخ 2013/1/22 بشأن الإجراءات المتخذة بخصوص مبادرة خادم الحرمين الشريفين لدعم المؤسسات المالية العربية المشتركة والشركات العربية المشتركة:</u>**

- تم احاطة القمة العربية في دورتها العادية (26) (شرم الشيخ : مارس 2015) بأن صناديق التمويل العربية استكملت زيادة رؤوس أموالها بنسبة لا تقل عن 50%.

- وبالنسبة إلى الشركات العربية، قامت الأمانة العامة بمخاطبة الشركات العربية المشتركة والطلب اليها موافاة الأمانة العامة بتقارير موجزة حول الاجراءات المتخذة لتنفيذ هذا القرار. وقد تلقت ردوداً من الشركات العربية التالية:

  - مذكرة الشركة العربية البحرية لنقل البترول بتاريخ 2018/3/8 تشير فيها إلى أنه تم زيادة رأس مال الشركة من أموالها الذاتية من 250 مليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى 350 مليون دولار أمريكي في عام 2014 وزيادته إلى 400 مليون دولار أمريكي في عام 2015 وإلى 450 مليون دولار أمريكي في عام 2016 وإلى 500 مليون دولار أمريكي في عام 2017.
  - مذكرة شركة سكر كنانة المحدودة بتاريخ 2018/3/7 توضح فيها بأن الجمعية العمومية غير العادية للشركة في اجتماعها رقم (38) أصدرت قراراً بزيادة رأس مال الشركة من 590 مليون جنيه إلى 2.250 مليار جنيه سوداني. وتهدف هذ الزيادة في رأس المال إلى سداد مساهمة الشركة في مشاريعها المدرجة في خطة كنانة 2020 بحجم 325 مليون دولار ولجذب المزيد من المستثمرين للمساهمة في هذه المشروعات.
  - مذكرة الشركة العربية للاستثمارات البترولية بتاريخ 2017/3/20 تشير فيها بأنه تم زيادة رأسمالها المصرح به بنسبة 100% من 1.2 مليار دولار أمريكي إلى 2.40 مليار دولار أمريكي، كما تمت زيادة رأس المال المكتتب به في الأعوام الماضية من 550 مليون دولار أمريكي إلى 2 مليار دولار أمريكي بنسبة تزيد عن 100% .

مرفق 1

2018-02-03707

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT

التاريخ : 2018/11/08

سعادة السفير الدكتور كمال حسن علي المحترم
الأمين العام المساعد
للشئوون الاقتصادية
الأمانة العامة
جامعة الدول العربية
القاهرة – جمهورية مصر العربية

12293
8 - NOV 2018

الموضوع: **الدورة الرابعة للقمة العربية**
التنموية الاقتصادية والاجتماعية

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى رسالتكم رقم 5/6216 بتاريخ 05 نوفمبر 2018 بخصوص الموضوع أعلاه، نود الإفادة بما يلي:

1. بلغ عدد الدول العربية المساهمة في الحساب الخاص 18 دولة، بالإضافة إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبلغ إجمالي المساهمات المتعهد بها 1,310 مليون دولار أمريكي. دفع منها حوالي 1,267مليون دولار أمريكي.

2. بلغ العدد التراكمي للقروض التي وافقت عليها لجنة إدارة الحساب الخاص منذ بدء عمليات الحساب الخاص وحتى تاريخه 36 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 1,251 مليون دولار أمريكي لجهات مؤهلة في 12 بلد عربي (الأردن، المغرب، تونس، موريتانيا، البحرين، جيبوتي، مصر، السودان، اليمن، فلسطين، لبنان، وعمان).

3. بلغ إجمالي المبالغ التي تم سحبها من هذه القروض حوالي 872 مليون دولار أمريكي.

وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر التحية والتقدير ،،

عبد اللطيف يوسف الحمد

رئيس لجنة إدارة الحساب الخاص

مرفق

تلفون : ٢٤٩٥٩٠٠٠ ٩٦٥+ – فاكس : ٩٢ / ٩١ / ٢٤٩٥٩٣٩٠ ٩٦٥+ – ص.ب : ٢١٩٢٣ الصفاة ١٣٠٨٠ الكويت
Tel.: +965 24959000 - Fax : +965 24959390 / 91 / 92 - P.O.Box : 21923 Safat 13080 Kuwait
E-mail: admin@arabfund.org

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
قروض الحساب الخاص لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة
في الدول العربية

مليون دولار أمريكي

الدولة	الجهة المقترضة	مبلغ القرض	السحوبات
عربي مشترك	برنامج الخليج العربي للتنمية "آجفند"	5.00	5.00
	برنامج الخليج العربي للتنمية "آجفند" (قرض2)	8.00	-
المملكة الأردنية الهاشمية	صندوق التنمية والتشغيل	30.00	30.00
	حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	50.00	50.00
	حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (قرض2)	50.00	20.00
مملكة البحرين	بنك البحرين للتنمية	30.00	30.00
	بنك البحرين للتنمية (قرض2)	50.00	50.00
	بنك البحرين للتنمية (قرض3)	50.00	50.00
الجمهورية التونسية	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	30.00	30.00
	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (قرض2)	20.00	15.00
	حكومة الجمهورية التونسية	50.00	50.00

المملكة المغربية	مجموعة البنك الشعبي المركزي	50.00	12.50
	البنك المغربي للتجارة الخارجية*	50.00	-
	القرض الفلاحي للمغرب	50.00	-
	حكومة المملكة المغربية	50.00	46.00
	مؤسسة البركة للتمويل الأصغر	15.00	-
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	صندوق الإيداع والتنمية	20.00	20.00
	حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية	50.00	50.00
جمهورية جيبوتي	صندوق جيبوتي للإنماء الاقتصادي	10.00	10.00
	صندوق جيبوتي للإنماء الاقتصادي (قرض2)	20.00	20.00
جمهورية مصر العربية	جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	50.00	50.00
	البنك الأهلي المصري	50.00	-
	بنك الكويت الوطني – مصر	50.00	50.00
	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	30.00	30.00
	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (قرض2)	20.00	-
	بنك القاهرة	30.00	-
الجمهورية اليمنية	صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة	15.00	11.25
	بنك التسليف التعاوني و الزراعي	50.00	12.50

فلسطين	الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"	8.00	8.00
	شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني	30.00	12.00
	الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" (قرض2)	10.00	10.00
جمهورية السودان	مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية**	20.00	-
	حكومة جمهورية السودان	50.00	50.00
سلطنة عمان	حكومة سلطنة عمان	50.00	50.00
	حكومة سلطنة عمان (قرض2)	50.00	50.00
	حكومة سلطنة عمان (قرض3)	50.00	50.00
		1251.00	**872.25**

* تم إلغاء القرض بموجب قرار لجنة إدارة الحساب الخاص رقم (5) لسنة 2013
** تم إلغاء القرض بموجب قرار لجنة إدارة الحساب الخاص رقم (2) لسنة 2018.

محضر اجتماع المؤتمر الثاني والتسعين

لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل

المنعقد في الأمانة العامة

ما بين 4 – 6 كانون الأول/ ديسمبر 2018

الموافق 26 – 28 ربيع الأول 1440 هـ

محضر اجتماع المؤتمر الثاني والتسعين
لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل

4 – 6 كانون الأول/ديسمبر 2018

الموافق 26 – 28 ربيع الأول 1440 هـ

مقر الأمانة العامة

تنفيذاً لقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وعلى مستوى وزراء الخارجية التي نصت على تفعيل أجهزة المقاطعة العربية بما فيها قرار القمة الأخيرة لقرار قمة لقدس التي عقدت في الظهران بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 15 إبريل 2018 والتي نصت على: "التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والافراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقًا لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة".

واستناداً إلى أحكام اللائحة الداخلية لمؤتمر ضباط الاتصال، وبناءً على الدعوة التي وجهها قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة لعقد مؤتمر لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل، تم عقد الدورة الثانية والتسعين لمؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية للمقاطعة العربية لإسرائيل خلال الفترة 4 – 6 كانون الأول/ديسمبر 2018 م ، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، برئاسة سعادة الدكتور سعيد أبو علي الأمين العام المساعد لقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة والمشرف على المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل، ومشاركة وفود مثّلت إحدى عشرة دولة عربية، بالإضافة لممثل عن منظمة التعاون الإسلامي، وهي كالتالي :

1 – دولة الإمارات العربية المتحدة
2 – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
3– جمهورية جيبوتي
4 – المملكة العربية السعودية
5 – جمهورية العراق
6 – دولة فلسطين
7 – دولة قطر
8 – دولة الكويت
9 – الجمهورية اللبنانية
10 – المملكة المغربية
11 – الجمهورية اليمنية

وقد افتتح المؤتمر الدكتور/ سعيد أبو علي الأمين العام المساعد– رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة المشرف على المكتب الرئيسي للمقاطعة، حيث أكد في كلمته الافتتاحية على "أهمية هذا المؤتمر في ظل التطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأرض والإنسان الفلسطيني مع ما تتعرض له مدينة القدس المحتلة والأرض الفلسطينية من استيطان محموم يتسارع بصورة غير مسبوقة مما يقوض من احتمال حل الدولتين الأمر الذي يتطلب موقفاً دولياً حازماً للتصدي لمخططات التهويد والاستيطان والتمادي الإسرائيلي في الاستهتار بإرادة المجتمع الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني".

وفي كلمة دولة فلسطين أكد السيد/ أنور عبد الهادي، المستشار الإعلامي بمنظمة التحرير الفلسطينية على أن "هذا المؤتمر هو مقاومة سلمية ضمن الشرعية الدولية، ومن حق الشعب الفلسطيني أن يدعو إلى مقاطعة الاحتلال الذي يقوم بممارسة الإجرام والاعتقالات وإقامة المستوطنات في الأرض الفلسطينية. كما أكد أهمية إحياء مبادرة السلام العربية التي تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود عام 1967 وعودة اللاجئين وانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية مع إسرائيل".

كما استهل السيد/ أديب محمد رشيد سليم ممثل منظمة التعاون الإسلامي كلمته بالإشارة إلى قرار مجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته الخامسة والأربعين والتي عقدت في مدينة "دكا" بجمهورية بنغلاديش التي

دعت الدول الأعضاء إلى حظر منتجات المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في أسواقها واتخاذ تدابير ضد الكيانات والأفراد المتورطين أو المستفيدين من العمل في المستوطنات الإسرائيلية، وطلبت إعداد قائمة ذات مصداقية بمنتجات وشركات المستوطنات الإسرائيلية لتكون بمثابة مرجع مشترك لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، كما أكد على أهمية التعاون المشترك مع جامعة الدول العربية لتنفيذ القرارات الخاصة بمقاطعة إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) لإلزامها على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطين على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

تم الانتقال بعد ذلك إلى جلسات المؤتمر المغلقة، وتم إقرار جدول أعماله بالإجماع والذي يتضمن:

1. الشركات المعروضة للنظر في حظر التعامل معها:

الشركة الفرنسية: VILMORIN CLAUSE & CIE

الشركة الصينية: JIANGSU NANTONG NO.2 CONSTRUCTION ENGINEERING GROUP CO. LTD.

الشركة السويسرية: FERRING PHARMACEUTICALS S A.

الشركة الهولندية: ENDEMOL MIDDLE EAST PRODUCTION S.A.R.L

2. الشركات المعروضة للنظر في مواضيعها مجتمعاً:

الشركة الأمريكية: GENIE ENERGY LTD

الشركة البرازيلية: GESPI AERONAUTICS

الشركة الأمريكية: UNISYS

الشركة الأمريكية: TEREX CORPORATION

وشركتها الفرعية الأمريكية: AMERICAN TRUCK COMPANY(ATC)

3. الشركات المعروضة للنظر في رفع الحظر عنها:

الشركة السنغافورية: ROBINSON &CO. LTD

4. الأشخاص المعروضة مواضيعهم للنظر في إدراجهم على القائمة السوداء:

الفنان الأمريكي: JEREMY PIVEN

الممثلة الفرنسية: LAETITIA DIDIER MALLON

5. المواضيع العامة:

حركة المقاطعة الدولية للاحتلال الإسرائيلي(**BDS**).

6. ما يسجد من أعمال.

وبعد المناقشات والمداولات، تم إقرار التوصيات التالية لرفعها إلى مجلس وزراء الخارجية العرب إضافة إلى إصدار البيان الختامي المرفق.

التوصيات الختامية:

التوصية رقم (1): بشأن الشركة الفرنسية **VILMORIN CLAUSE & CIE**

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. حظر التعامل مع الشركة الفرنسية VILMORIN CLAUSE & CIE، وشركتها الأم الفرنسية LIMAGRAIN، والشركة الأم القابضة الفرنسية VILMORIN & CIE، وسائر شركاتها الفرعية في البلاد العربية ، ومنها الشركات الفرعية التالية :

SUTTONS	**بريطانية**
FLORA-FREY	**نمساوية**
SEMENSE CLAUSE	**فرنسية**
CLAUSE JARDIN	**فرنسية**
HARRIS MORAN SEEDS COMPANY	**أميركية**
MARCO POLO SEEDS	**تايلاندية**
SPERLING GMBH	**ألمانية**
KYOWA SEEDS	**يابانية**
NICKERSON ZWAAN	**هولندية**
HENDERSON SEEDS	**استرالية**
HAZERA DO BRASIL	**برازيلية**
HAZERA SEEDS INC	**أميركية**
HAZERA ESPANA 90 S.A.	**اسبانية**
HAZERA HELLAS S.A.	**يونانية**

HAZERA GENETICS LTD صينية

HAZERA TOHUMCULUKVE TICARET AS تركية

2. تكليف المكتب الرئيسي بإبلاغ الشركة الفرنسية: VILMORIN CLAUSE & CIE، بالقرار المتخذ بحقها وحيثياته.

التوصية رقم (2): بشأن الشركة الصينية JIANGSU NANTONG No.2 CONSTRUCTION ENGINEERING GROUP CO., LTD.

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. حظر التعامل مع الشركة الصينية JIANGSU NANTONG No.2 CONSTRUCTION ENGINEERING GROUP CO., LTD. وسائر شركاتها الفرعية في البلاد العربية.
2. تكليف المكتب الرئيسي بإبلاغ الشركة الصينية: JIANGSU NANTONG No.2 CONSTRUCTION ENGINEERING GROUP CO., LTD بالقرار المتخذ بحقها وحيثياته.

التوصية رقم (3): بشأن الشركة السويسرية FERRING PHARMACEUTICALS S.A.

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. حظر التعامل مع الشركة السويسرية: FERRING PHARMACEUTICALS S.A. وسائر شركاتها الفرعية في البلاد العربية.
2. تكليف المكتب الرئيسي بإبلاغ الشركة السويسرية:FERRING PHARMACEUTICALS S.A بالقرار المتخذ بحقها وحيثياته .

التوصية رقم (4): بشأن الشركة الهولندية ENDEMOL MIDDLE EAST PRODUCTION S.A.R.L.

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. حظر التعامل مع الشركة الهولندية
ENDEMOL MIDDLE EAST PRODUCTION
S.A.R.L. وشركتها الأم الهولندية ENDEMOL SHINE GROUP وشركاتها
الفرعية :

ENDEMOL USA	**أميركية**
ENDEMOL UK	**بريطانية**
ENDEMOL INDIA	**هندية**
ENDEMOL AUSTRALIA	**استرالية**

في البلاد العربية .

2. تكليف المكتب الرئيسي بإبلاغ الشركة الهولندية الأم: ENDEMOL SHINE GROUP بالقرار المتخذ بحقها وحق شركاتها الفرعية وحيثياته.

التوصية رقم (5): بشأن الشركة الأميركية GENIE ENERGY LTD

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. تأجيل موضوع الشركة الأميركية GENIE ENERGY LTD، إلى المؤتمر القادم ، والتأكيد على المكاتب الإقليمية ضرورة موافاة المكتب الرئيسي بمدى أهمية عمل الشركة في بلادها وإمكانية الاستغناء عن التعامل معها.
2. تكليف المكتب الرئيسي بمخاطبة الشركة الأميركية GENIE ENERGY LTD وتوجيه إنذار نهائي لها، ومطالبتها بالتوقف عن العمل في الأراضي العربية المحتلة ودعم الاحتلال الإسرائيلي في مخالفة صريحة للقانون الدولي.

التوصية رقم (6): بشأن الشركة البرازيلية GESPI AERONAUTIC_

أوصى المؤتمر بما يلي:

تأجيل موضوع الشركة البرازيلية GESPI AERONAUTICS ، إلى المؤتمر القادم لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل، وتكليف المكتب الرئيسي بإعادة مخاطبة بعثة الجامعة في البرازيل لعرض موضوع الشركة على مجلس سفراء العرب في البرازيل للنظر في إمكانية توفير معلومات دقيقة بخصوص الشركة محل البحث، حتى يتسنى للمؤتمر اتخاذ القرار الحاسم بشأنها.

التوصية رقم (7): بشأن الشركة الأميركية UNISYS

أوصى المؤتمر بما يلي:

تكليف المكتب الرئيسي بمخاطبة المكاتب الإقليمية والتأكيد على ضرورة موافاته برأي السلطات المختصة لديها حول علاقتها بالشركة الامريكية UNISYS ومدى إمكانية الاستغناء عن

منتجاتها، وفي حال عدم تلقي الردود من المكاتب الإقليمية يتم عرض موضوع الشركة محل البحث على المؤتمر القادم لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل للنظر في حظر التعامل معها.

التوصية رقم (8): بشأن الشركة الأمريكية: TEREX CORPORATION

أوصى المؤتمر بما يلي:

تأجيل موضوع الشركة الأمريكية: **TEREX CORPORATION** إلى المؤتمر القادم لضباط الاتصال، وتكليف المكتب الرئيسي بمخاطبة الشركة محل البحث ومواجهتها بالتهمة المنسوبة إليها ومطالبتها بتسوية وضعها في ضوء قواعد المقاطعة المقررة.

التوصية رقم (9): بشأن الشركة السنغافورية ROBINSON & CO., LTD. وشركتها الفرعية ROBINSON & COMPANY (SINGAPORE) PRIVATE LIMITED

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. رفع الحظر المفروض على الشركة السنغافورية ROBINSON & CO.,LTD.، واعتبار موضوع شركتها الفرعية :

ROBINSON & COMPANY (SINGAPORE) PRIVATE LIMITED.

منتهياً عند هذا الحد في الوقت الحاضر.

2. إبلاغ الشركة المذكورة بالقرار المتخذ بحقها عن طريق المكتب الإقليمي اللبناني.

التوصية رقم (10): بشأن الفنان الأميركي JEREMY PIVEN

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. إدراج اسم الفنان الأميركي JEREMY PIVEN من مواليد عام 1965 على قائمة الأشخاص الممنوعين من دخول البلاد العربية.

2. منع إدخال أو عرض أو تداول إنتاجه الفني في البلاد العربية .

التوصية رقم (11): بشأن الممثلة الفرنسية LAETITIA DIDIER MALLON

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. إدراج اسم الفنانة الفرنسية LAETITIA DIDIER MALLON (المعروفة باسم: ليتيسيا إيدو) من مواليد عام 1979 على قائمة الأشخاص الممنوعين من دخول البلاد العربية.

2. منع إدخال أو عرض أو تداول إنتاجها الفني في البلاد العربية .

التوصية رقم (12): بشأن حركة المقاطعة الدولية للاحتلال الإسرائيلي **(BDS)**

أوصى المؤتمر بما يلي:

التأكيد على متابعة تنفيذ القرار رقم (8234) الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (149)، المنعقد بتاريخ 2018/3/7، الذي نص في فقرته الثالثة على: "الطلب من الأمانة العامة إعداد تقارير دورية لمتابعة حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل (BDS) والتي تعد أداة مقاومة سلمية تهدف إلى الضغط على الاحتلال الإسرائيلي للاستجابة لمقررات الشرعية الدولية، وتثمين إنجازاتها".

التوصيات العامة

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. توجيه الشكر للشركات التي تجاوبت مع حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل من خلال مقاطعة المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية وفقًا للقانون الدولي، وكذلك جميع الشخصيات الاعتبارية الأدبية والفنية.

2. الطلب من قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة– المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل بموافاة المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل بنسخة من المراسلات المتعلقة بمكتب مقاطعة إسرائيل، وفقا لنقطة الاتصال التي يحددها المكتب المعني.

3. الطلب من المكتب الرئيسي بإعداد قائمة بأسماء وجنسيات الشركات التي تم رفع الحظر عن التعامل معها في البلاد العربية ، بموجب التوصيات الصادرة عن مؤتمرات المقاطعة خلال العشر سنوات الأخيرة.

ثانياً: الجوانب الاجتماعية:

- أصدرت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى التي عُقدت بدولة الكويت (2009) قرارات بالغة الأهمية تصب في صالح التنمية العربية، والتي أسست لانطلاقة جديدة وجادة للتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية الجوهرية في الدول العربية. وقدم الأمين العام للجامعة إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة التي عقدت في الرياض (2013)، تقريراً تقييمياً لما تم تنفيذه من قرارات وتوجهات صدرت عن قمة الكويت (2009) وقمة شرم الشيخ (2011)، كما تم تقديم تقرير إلى الدورة العادية (26) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي عُقدت بمدينة شرم الشيخ (2015)، والذي أوضح ما تم إنجازه، والصعوبات التي حالت دون التنفيذ الكامل للقرارات في بعض الدول.
- تابعت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 21-22 يناير/كانون ثان 2013)، تنفيذ قرارات القمتين التنمويتين الأولى والثانية، وأصدرت القرار رقم (29) بتاريخ 2013/1/22 بشأن تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: 19-20 يناير/كانون ثان 2009) ودورتها الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير/كانون ثان 2011) والقرار الصادر عن قمة بغداد 2012 بشأن شبكة الأمان المالية العربية لدولة فلسطين. كما أصدرت القمة القرار رقم (32) بشأن الأهداف التنموية للألفية (2000 – 2015 وما بعد)، والقرار رقم (33) بشأن التصدي للأمراض غير المُعدية (غير السارية).

- وفيما يلي عرض موجز للإجراءات المتخذة لمتابعة تنفيذ قرارات قمم الكويت وشرم الشيخ والرياض بشأن **الموضوعات الاجتماعية والتنموية**:

- منذ صدور قرارات القمة التنموية الأولى في الكويت (2009)، وحتى القمة الثالثة في الرياض (2013)، تعد الأمانة العامة تقارير بصورة دورية يتم عرضها على اجتماعات اللجنة الوزارية المعنية بالمتابعة والإعداد للقمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، والتي أصدرت عدداً من التوصيات تم عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي أصدر بدوره القرار رقم (2079) بتاريخ 2016/2/18، الذي نصت فقرته الأولى الخاصة بمتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون ثان 2013) على:

" 1- الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة والدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك لتنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون ثان 2013).

2- مواصلة الأمانة العامة للجامعة والدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك جهودهم في متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون ثان 2013).

3- تكليف الأمانة العامة بتحديث جدول متابعة تنفيذ قرارات القمة التنموية في دوراتها المتعاقبة، يتضمن الإنجازات التي تحققت والصعوبات التي تحول دون تنفيذ القرارات والمقترحات العملية لمعالجتها، بالإضافة إلى الموضوعات التي تحتاج إلى دراسات. "

❖ **قرار قمة الرياض رقم (29) بتاريخ 2013/1/22 بشأن متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: 19-20 يناير/ كانون ثان 2009):**

الفقرة (2) بشأن الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة:

- فيما يتعلق بالأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني، بحث مجلس وزراء الصحة العرب الموضوع في الدورتين (43) التي عقدت بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2015/2/26، و(44) التي عقدت بجنيف بتاريخ 2015/5/18، وبعد أن أطلع المجلس على التقرير المقدم من دولة فلسطين بشأن احتياجات وزارة الصحة الفلسطينية، أصدر المجلس القرار رقم (1) الصادر عن الدورة (44) المشار إليها، الذي تضمن تقديم دعم مادي قدره 100.000$ (مائة ألف دولار أمريكي)، لتوفير الاحتياجات الطبية اللازمة لدعم القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية، وتشكيل لجنة دولية من الأطباء المتخصصين للكشف على الحالات المرضية الحرجة وتقديم العلاج العاجل والمناسب لها.

- كما أصدر مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية (46) التي عقدت في جنيف بتاريخ 2016/5/23، القرار رقم (1) بشأن الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، الذي تضمن تقديم دعم مادي قدره 100.000$ (مائة ألف دولار أمريكي)، لتوفير الاحتياجات الطبية اللازمة لدعم القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على القرارات السابقة للمجلس والخاصة

بالطلب من المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية إرسال لجنة تقصي حقائق حول الوضع الصحي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك الاستجابة للاحتياجات التي تقدم بها معالي وزير الصحة الفلسطيني، والعمل على تسهيل مرور الأدوية والمهمات والفرق الطبية وفرق الإغاثة من وإلى الأراضي الفلسطينية والجولان المحتل من خلال جميع المعابر.

- كما أصدر مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية (48) التي عقدت في جنيف/مايو 2017، القرار رقم (1) بشأن الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، الذي تضمن ما يلي:
  - تقديم الشكر للدول المانحة على ما تقدمه من دعم للشعب الفلسطيني في المجال الصحي، وحث الدول الأعضاء على الاستمرار في تقديم الدعم الإنساني العاجل بكافة أشكاله إلى الشعب الفلسطيني لضمان سلامته وتوفير حقوقه الإنسانية.
  - دعوة كافة المؤسسات الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للتدخل لدى سلطات الاحتلال ومصلحة السجون الإسرائيلية لإلزامها بتقديم العلاج للمرضى الأسرى في سجون الاحتلال الذين تتدهور حالاتهم الصحية بشكل يومي، وتشكيل لجنة دولية من الأطباء المتخصصين للكشف على الحالات المرضية الحرجة وتقديم العلاج العاجل والمناسب لهم.

- **الفقرة (9) بشأن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية:**

- تقوم منظمة العمل العربية بمتابعة تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية وتقدم تقارير دورية في هذا الشأن إلى اللجنة الوزارية المعنية بالمتابعة والإعداد للقمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية. وتم عرض الموضوع على الدورة (97) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي أصدرت القرار رقم (2092)، والذي تضمن التأكيد على أهمية وحيوية البرنامج، ودعوة المنظمة إلى ضرورة الاستمرار في تنفيذه، مع إعادة النظر في أولويات تنفيذ مشروعات البرنامج مع تحديث البيانات المتعلقة بهذه البرامج، أخذاً في الاعتبار ما تم إنجازه، والأهمية في معالجة قضايا البطالة، والموارد المالية التي توفرها المنظمة في إطار تحولها إلى التمويل الذاتي، ودعا الدول العربية إلى سداد مساهماتها في البرنامج وفقاً للآلية المعتمدة له. وفي إطار تنفيذ هذا القرار، اتخذت منظمة العمل العربية عدداً من الإجراءات في هذا الشأن، وتم تنفيذ جزء هام من البرنامج، إلا أن موضوع التمويل لا يزال يُشكل عائقاً في التنفيذ المتكامل للبرنامج. وفي هذا الإطار، تلقت الامانة العامة المذكرة رقم (ع.خ/545) بتاريخ 2018/7/17 من منظمة العمل العربية مرفق بها تقرير محدث حول متابعة تنفيذ القرار (مرفق).

- **الفقرة (10) بشأن البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية:**

- تتابع الأمانة العامة بالتنسيق مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية، وذلك من خلال تقديم مساهمات المجلس للدول الأقل نمواً، وإعداد تقارير

عربية حول خفض الفقر، وتقديم الدعم الفني بناءً على طلب الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية التنموية.

- في ذات الاطار، أطلق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، برعاية فخامة رئيس جمهورية مصر العربية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، التقرير الإقليمي الأول في العالم حول الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، وذلك على هامش الشق رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2017/9/21 بنيويورك، حيث تضمن هذا التقرير الذي تم إعداده بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، تحليلاً لواقع الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية، واشتمل على توصيات هامة في مختلف المجالات ذات الصلة بما يعزز الجهود العربية الرامية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، وأوصى التقرير كذلك بإعداد "إطار استراتيجي عربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد"، والذي قامت الأمانة العامة بإعداده بالتنسيق مع الشركاء، ووافق عليه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماع دورته (38) التي عقدت في مدينة شرم الشيخ بتاريخ 2018/12/5، وطالب برفعه إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (الجمهورية اللبنانية: يناير/ كانون ثان 2019)، وذلك بالإضافة إلى تنظيم عدد من ورش العمل المتخصصة حول المؤشرات ورسم خرائط الفقر التي هدفت إلى دعم الكوادر العربية في هذه المجالات، بما يُمكّن الدول العربية من رسم خرائط الفقر ووضع خطط الاستهداف السليم القابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

الفقرة (11) بشأن البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية:

يعتبر العمل بالبرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية منتهي، حيث تتابع الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة 2030، التي تم اعتمادها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك خلال شهر سبتمبر/ أيلول 2015.

- **الفقرة (12) بشأن تطوير التعليم في الوطن العربي:**

- تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) بمتابعة تنفيذ برنامج تطوير التعليم في الوطن العربي وتقدم تقارير دورية عن خطوات التنفيذ إلى اللجنة الوزارية المعنية بالمتابعة والإعداد للقمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، وكان أخرها بتاريخ 2016/2/18.

- **الفقرة (13) بشأن تحسين مستوى الرعاية الصحية:**

تتابع الأمانة العامة بالتنسيق مع مجلس وزراء الصحة العرب والدول الأعضاء، تحديث الخطة الاستراتيجية العربية لتطوير الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة (2011 – 2016)، وذلك في ضوء المستجدات والمتطلبات الصحية للدول الأعضاء.

- **الفقرة (21) بشأن مبادرة البنك الدولي في العالم العربي:**

- انتهت الأمانة العامة بتاريخ 2015/5/31 من تنفيذ مشروع التعاون المشترك مع البنك الدولي بمكوناته الثلاثة، والذي يحمل اسم "التنمية المؤسسية لتعزيز سياسات الشباب ومشاركتهم"، وتضمنت مكوناته الثلاثة ما يلي:

- المكون الأول: رصد المنظمات العاملة في مجال الشباب في مصر وتونس والأردن.
- المكون الثاني: تقييم وبناء قدرات قطاع الشئون الاجتماعية بالأمانة العامة في ملف سياسات الشباب.
- المكون الثالث: بناء قدرات شباب الباحثين العرب.
- تم تنظيم مسابقة بحثية لشباب الباحثين العرب ممن هم دون سن الـ 35 عام، حيث تم تشكيل لجنة سداسية لوضع أسس ومعايير لتقديم المقترحات البحثية المقدمة إليها، واختيار 3 مشاريع بحثية فائزة وتقديم

دعم مادي لهذه المشاريع، وذلك لمساعدة الباحثين على إتمامها وتحويلها إلى أبحاث فعلية تتولى الجامعة العربية المساعدة في نشرها عقب إتمامها في شكلها النهائي.

- **الفقرة (22) بشأن تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية:**

تتابع الدول الأعضاء تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 التي أقرتها الدورة (70) للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر / أيلول 2015.

- **الفقرة (23) بشأن المشاريع العربية لدعم صمود القدس:**

- بحث مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية (46) بجنيف بتاريخ 2016/5/23، موضوع الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، وبعد أن اطلع المجلس على تقرير دولة فلسطين المقدم إلى الدورة (69) للجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية، اتخذ القرار رقم (1) بهذا الشأن، الذي تضمن حث الدول الأعضاء على تقديم الدعم الإنساني العاجل بكافة أشكاله إلى الشعب الفلسطيني لضمان سلامته وتوفير حقوقه الإنسانية، ودعا كافة المؤسسات الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للتدخل الفوري لدى سلطات الاحتلال ومصلحة السجون الإسرائيلية لإلزامها بتقديم العلاج للمرضى الأسرى في سجون الاحتلال الذين تتدهور حالاتهم الصحية بشكل يومي، وتشكيل لجنة دولية من الأطباء المتخصصين للكشف على الحالات المرضية الحرجة وتقديم العلاج العاجل والمناسب لهم.

- كما بحث مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية (48) التي عقدت في جنيف (مايو 2017)، موضوع الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، وبعد أن اطلع المجلس على تقرير معالي وزير الصحة بدولة فلسطين المقدم إلى الدورة (70) للجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية، اتخذ القرار رقم (1)، الذي تضمن:

  - دعوة كافة المؤسسات الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للتدخل لدى سلطات الاحتلال ومصلحة السجون الإسرائيلية لإلزامها بتقديم العلاج للمرضى الأسرى في سجون الاحتلال الذين تتدهور حالاتهم الصحية بشكل يومي، وتشكيل لجنة دولية من الأطباء المتخصصين للكشف على الحالات المرضية الحرجة وتقديم العلاج العاجل والمناسب لهم.
  - إرسال لجنة تقصي حقائق حول الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
  - مطالبة الحكومة الإسرائيلية برفع الحصار عن قطاع غزة ومنع تفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، ومطالبتها كذلك بالعمل على الوفاء بمسؤوليتها القانونية لحماية حقوق الإنسان الأساسية للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- يرصد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب مبلغاً سنوياً قدره 50.000$ (خمسون ألف دولار أمريكي) لدعم المشروعات الاجتماعية الفلسطينية، وذلك من موازنة الصندوق العربي للعمل

الاجتماعي التابع للمجلس، بالإضافة إلى تقديم دعم للمشروعات الاجتماعية التنموية في فلسطين بناءً على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية. وفي هذا الصدد أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته (37) القرار رقم (842)، الذي تضمنت فقرته الثانية الموافقة على تقديم دعم بمبلغ 100000$ (مائة ألف دولار أمريكي) لإنشاء مشروع مركز التكوين الاجتماعي التنموي في دولة فلسطين.

- كما يرصد الصندوق العربي للأنشطة الشبابية والرياضية دعماً سنوياً لوزارة الشباب والرياضة الفلسطينية بمبلغ 100000$ (مائة ألف دولار أمريكي) وذلك لدعم الشباب الفلسطيني ولدعم صمود القدس.

- وفي نفس الإطار أيضاً، ينظم مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة بدولة فلسطين ماراثون القدس الدولي كل عام، وتقوم الأمانة العامة بدعوة الدول الأعضاء لتنظيم ماراثون في نفس التوقيت ببلدانهم بمشاركة من الشباب العربي دعماً للقدس.

<u>قرار قمة الرياض رقم (32) بتاريخ 2013/1/22 بشأن الأهداف التنموية للألفية (2000 – 2015 وما بعد):</u>

- نظمت الأمانة العامة المؤتمر الوزاري حول "خطة التنمية المستدامة العالمية ما بعد 2015 في الدول العربية"، برعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي – رئيس جمهورية مصر العربية، يومي 6-2016/4/7 في جمهورية مصر العربية بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي،

وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (764) د.34 بتاريخ 2014/12/22 والقرار رقم (2078) الصادر عن الدورة (97) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي تضمن رفع نتائج المؤتمر إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (27).

- اعتمد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته (27) وبموجب قراره رقم 663 بتاريخ 2016/7/25، "الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية: الأبعاد الاجتماعية"، وتتابع الأمانة العامة تنفيذ الإعلان بالتنسيق مع الدول الأعضاء بالتعاون مع كافة الشركاء.
- نظمت الأمانة العامة الاجتماع الأول لفريق العمل الإقليمي المعني بإعداد المؤشرات التي سيقترح أن تسترشد بها الدول الأعضاء في وضع قوائمها الوطنية، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولجنة الإسكوا، خلال يومي 11-2016/5/12. كما عقدت الأمانة العامة عدداً من الاجتماعات في إطار المؤشرات ذات الصلة بالجوانب الاجتماعية خلال عام 2017، بما في ذلك المؤشرات ذات الصلة بالفقر متعدد الأبعاد، والسكان، والمرأة، والطفولة، وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية لخطة 2030.
- في ذات الإطار، تقوم الأمانة العامة بإعداد خطة التنمية الثقافية 2030، بالتنسيق والتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة.

فيما يتعلق بالمرأة، تم اتخاذ الاجراءات التالية:

اعتمدت القمة العربية بموجب قرارها رقم 701 د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29، إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية "أجندة المرأة في المنطقة العربية 2030"، وتواصل الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والشركاء متابعة تنفيذهما.

إطلاق شبكة "خديجة" كشبكة عربية للتمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية:

في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة العربية لما بعد 2015 (المحور الخاص بالتمكين الاقتصادي)، وخلال أعمال المنتدى الإقليمي للتمكين الاقتصادي للمرأة الذي نظمته الأمانة العامة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يومي 16-2015/9/17 بمقر الأمانة العامة، تم إطلاق شبكة "خديجة" كشبكة عربية للتمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية.

وضع مؤشرات اقليمية ترصد وضع النساء والفتيات في المنطقة العربية :

قامت الامانة العامة بتنظيم ورشة عمل اقليمية حول "مؤشرات الأساس لرصد واقع المرأة والتنمية في المنطقة العربية 2030" بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) يومي 15-2016/10/16 بالمملكة الأردنية الهاشمية.

تشكيل فريق عمل إقليمي معني بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الخامس المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

قامت الأمانة العامة بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بتشكيل فريق عمل إقليمي يعنى بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الخامس المعني بتحقيق المساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة. ويهدف الفريق إلى التنسيق بين الدول الأعضاء حول التطورات العالمية والاقليمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وتفعيل دور الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وتقديم المساعدة الفنية في وضع الخطط الوطنية وسياسات الرصد والمتابعة، ووضع المؤشرات لضمان إدماج النوع الاجتماعي وإنفاذ حقوق المرأة في كافة القطاعات، والرصد المنتظم وتحليل التقدم المحرز والفجوات في تنفيذ الأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي في أهداف التنمية.

في مجال الطفولة:

- أعدت الأمانة العامة الإطار العام لـ "استراتيجية النهوض بأوضاع الطفولة في الوطن العربي لما بعد 2015"، حيث تضمن عدداً من القضايا التي تمثل أولويات لقضايا حقوق الطفل في المنطقة العربية.
- تقوم الأمانة العامة بإعداد "أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي 2030"، وخطة العمل التنفيذية الخاصة بها لتكون بمثابة الأجندة العربية للنهوض بأوضاع الطفولة في المنطقة.

في مجال الأسرة:

- تم اعتماد وثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030" بموجب القرار (833) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته العادية (36) (ديسمبر: 2016)، بصفتها أول وثيقة على المستوى الإقليمي والدولي تضع قضايا تمكين الأسرة على أجندة التنمية المستدامة طبقاً لمؤشرات قياس محددة ضمن المحاور السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة 2030.

- تقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع كافة المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا الأسرة لوضع مؤشرات علمية لمنهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية 2030، والذي تم إقراره من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

❖ **<u>قرار قمة الرياض رقم (33) بتاريخ 2013/1/22 بشأن التصدي للأمراض غير المُعدية (غير السارية):</u>**

- تعمل الأمانة العامة على التنسيق مع وزارات الصحة في الدول الأعضاء لمتابعة تنفيذ قرارات مجلس وزراء الصحة العرب ذات الصلة بالأمراض غير المُعدية (غير السارية)، بهدف الوقاية من أخطار هذه الأمراض، وتأثيرها على جهود التنمية الوطنية.
- وفي هذا الإطار، تقوم الأمانة العامة بإعداد الدراسات وإجراء المسوحات الميدانية والاجتماعية من خلال تنفيذ البرنامج العربي لصحة الأسرة، والذي تم تنفيذه في كل من جيبوتي (2012)، واليمن (2013)، وليبيا (2014)، وجاري تنفيذ مسوحات في المغرب ولبنان.

مرفق

منظمة العمل العربية

رقم الصادر
ع . خ / 545
التاريخ م 17/07/2018
هـ 04/11/1439

تهدى منظمة العمل العربية (إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولى) أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - (أمانة المجلس الإقتصادى والإجتماعى) .

وبالإشارة إلى مذكرتها المرقمة 5/3823 والمؤرخة فى 2018/07/08 بشأن الإعداد والتحضير لبنود جدول أعمال المجلس الإقتصادى والإجتماعى فى دورته رقم (102) خاصة البند المعنون بالمتابعة والإعداد للقمم العربية التنموية : الإقتصادية والأجتماعية .

تتشرف المنظمة بموافاة الامانة العامة بما يلى :

أولاً : تقرير يتضمن التقدم المحرز فى تنفيذ البرنامج العربى لدعم التشغيل والحد من البطالة وذلك فى إطار متابعة نتائج وقرارات القمة العربية التنموية : الأقتصادية والإجتماعية وحتى يوليو 2018 .

ثانياً : تقرير حول التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة 2030 خلال الفترة من سبتمبر 2015 وحتى يوليو 2018 ذات الصلة بأهداف منظمة العمل العربية .

تغتنم منظمة العمل العربية هذه المناسبة لتعرب لكم عن فائق تقديرها واحترامها .

منظمة العمل العربية

17 JUL 2019
1979

7 ميدان المساحة - الدقى / ص.ب: 814 القاهرة - الرمز البريدى 11511 / برقيا : تراقاراب - القاهرة تليفون : 33362719 / 33362721 / 33362731 / فاكس : 37484902
Website : www.alolabor.org Email : alo@alolabor.org
جميع المراسلات توجه إلى المدير العام

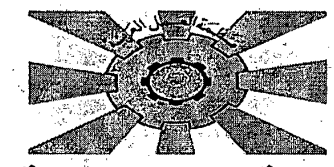

تقرير متابعة

حول

البرنامج المتكامل

لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الوطن العربى

تقرير متابعة حول تنفيذ

البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الوطن العربي

يوليو / 2018

دأبت منظمة العمل العربية ومنذ تكليفها بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل بتقديم تقارير دورية تعكس التقدم المحرز حول مراحل التنفيذ وأهم الإنجازات والمعوقات التي تواجهها في هذا الخصوص ، وقد قامت المنظمة بتقديم تقريرها الأخير في هذا الشأن فى الأول من يناير2018 الى قطاع الشؤون الإجتماعية .

خلفية :-

أولت القمة العربية التنموية الإقتصادية والإجتماعية الأولى التى عقدت بدولة الكويت عام 2009 أهتماماً كبيراً بالملف المقدم من قبل منظمة العمل العربية بشأن معالجة قضايا التشغيل فى الوطن العربي ، حيث أصدرت القمة القرار رقم (9) الذى تضمن الموافقة على :-

- اعتماد البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الوطن العربى .
  وتكليف منظمة العمل العربية بالمضى فى تنفيذه .
  وقد تضمن البرنامج (6) مشاريع طموحة كلها تتصل بقضايا التشغيل والحد من البطالة وهى :-
- **الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .**
- **المرصد العربي للتشغيل والبطالة .**
- **دعم برامج توطين الوظائف وتنظيم تنقل العمالة المتعاقدة والمؤقتة.**
- **المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل .**
- **تشغيل الشباب العربى.**
- **دعم القدرات فى مجال إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة.**
- كُلّفت منظمة العمل العربية بتنفيذ البرنامج والمحدد له (5) خمس سنوات وبتكلفة مالية قدرها 12,437,000 مليون دولار .
- اعتمد المجلس الاقتصادى والاجتماعي آلية لتمويل تنفيذ البرنامج بموجب القرار رقم (1891) دع 88 سبتمبر 2011 ،**وذلك وفق الاتي :**

- **الدول العربية** — **40 % من تكلفة البرنامج**
- **منظمة العمل العربية** — **20% من موازنة المنظمة**
- **مؤسسات التمويل العربية والدولية** — **40 % من تكلفة البرنامج**

ويوضح الجدول الأتي حصة مساهمة الأطراف المذكورة فى تمويل البرنامج :-

ر . م	الجهة	نسبة المساهمة	القيمة السنوية	القيمة الكلية
1-	الدول العربية	%40	994,960	4,974,800
2-	منظمة العمل العربية	%20	497,480	2,487,400
3-	مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية	%40	994,960	4,974,800
	الإجمالي الكلي	%100	2,487,400	$12,437,000

- أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى قراره رقم (1917) بتعديل بعض أحكام القرار رقم (1891) الصادر فى الدورة العادية (89) والتى عقدت خلال 2012/2/3 ، والذى تضمن مايلى :-
- إيداع مساهمات الدول فى تكلفة البرنامج فى الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي .
- فتح حساب لدى المنظمة ، تحت مسمى " حساب البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية " تودع به مساهمات مؤسسات التمويل وحصة المنظمة البالغة 20% ولا يتم الصرف منه إلا لأغراض تنفيذ البرنامج .
- تنفيذاً للقرار قامت المنظمة بتوجيه مكاتبات لوزارات المالية فى الدول العربية بشأن الطلب منها سداد مساهماتها فى البرنامج وإيداعها فى الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي عن السنوات (2012 ،2013، 2014، 2015 ، 2016) .

- تلقت المنظمة ردوداً من الدول العربية المبينة **فى الجدول التالي** ، تفيد قيامها بإيداع حصتها فى تمويل البرنامج **فى الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربى،على النحو الاتي :-**

الدولة	المسدد عام 2012	المسدد عامى - 2013	المسدد عام 2014	المسدد عام 2015	المسدد عام 2016
دولة الكويت	139.294	--	--	--	--
سلطنة عمان	19.864	--	--	--	--
المملكة الأردنية الهاشمية	9.950	--	--	--	--
جمهورية مصر العربية	103.044	--	--	--	--
المملكة المغربية	50.165	--	--	--	--

الإجمالي الكلي : $322.317

" ثلاثمائة وأثنين وعشرون ألف وثلاثمائة وسبعة عشر دولار أمريكى

- **<u>الموقف التمويلى الحالى للبرنامج :-</u>**

1- بلغ عدد الدول العربية التى قامت بسداد حصتها فى تمويل البرنامج (5) دول .

2- القيمة المسددة وحتى تاريخه لم تتجاوز ما نسبته 32.5% من المبالغ المطلوب سدادها من كافة الدول العربية عن تلك السنة والبالغة (994.960) دولار أمريكي .

3- لم يتم تسديد أي مبالغ عن السنوات (2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016) .

- قامت المنظمة من جانبها بالتفاوض مع عدد من مؤسسات التمويل ، لدفعها للمساهمة فى عمليات التنفيذ ، وقد حصلت على تمويل بمبلغ (100.000) دولار أمريكي من مؤسسة برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة للتنمية **(الاجفند)** لصالح تنفيذ مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل ، هذا إضافة إلى الأنشطة العديدة التى نفذتها المنظمة خلال الأعوام السابقة والتى تم توظيفها بشكل مباشر لخدمة مشاريع البرنامج وفى حدود النسبة 20% التى تمثل حصتها فى تمويل البرنامج.

- **أصدر المجلس الإقتصادى والإجتماعى القرار رقم (2092- دع 97) الآتي نصه:-**

1- التأكيد على أهمية وحيوية البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية، ودعوة منظمة العمل العربية إلى ضرورة الاستمرار فى تنفيذه.

2- يتعين على المنظمة إعادة النظر فى أولويات تنفيذ مشروعات البرنامج مع تحديث البيانات المتعلقة بهذه البرامج، أخذاً فى الاعتبار ما تم إنجازه، والأهمية فى معالجة قضايا البطالة، والموارد المالية التى توفرها المنظمة فى إطار تحولها إلى التمويل الذاتي.

3- دعوة الدول العربية إلى سداد مساهماتها فى البرنامج وفقا للآلية المعتمدة له، من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الأعوام (2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015، 2016) وإيداعها لدى صندوق النقد العربي، لمساعدة المنظمة للمضي قدماً فى تنفيذ البرنامج، أو أخذ تلك المساهمات فى الاعتبار عند إقرار ميزانيات المنظمة فى السنوات القادمة.

- **عرض قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار اليه فى الفقرة السابقة على** الدورة (84 مارس 2016 شرم الشيخ) لمجلس الإدارة ، وكذلك على الدورة العادية (43 القاهرة إبريل 2016) لمؤتمر العمل العربي ، حيث أصدر المؤتمر والمجلس قرارهما بتكليف مكتب العمل العربي بتنفيذ قرار المجلس ، حيث شرعت المنظمة بإعادة النظر في مشاريع البرنامج من خلال التركيز على تنفيذ المشروعين التاليين بأعتبارهما يمثلان أولوية وأهمية في الوقت الراهن وهما :-

- الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل .
- المواءمة بين مخرجات التدريب والتعليم وأحتياجات سوق العمل .
- كما أصدرت القمة الإقتصادية التنموية الإجتماعية فى دورتها الثالثة - الرياض , 2013 القرار رقم (ق.ق : 29 د.ع (3) - ج 3 - 2013/01/22) الفقرة "9" والتى نصت على مايلى :

أ - الإحاطة علماً بجهود منظمة العمل العربية فى تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية ، ودعوتها الى مواصلة جهودها بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية لتوفير التمويلات اللازمة للتنفيذ الكامل لمتطلبات البرنامج .

ب ـ دعوة الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل ومنظمة العمل العربية الى أستكمال إيداع مساهماتهم وفقاً للنسب المقررة لتنفيذ متطلبات البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية .

- كما صدر القرار رقم ق . ق : 656 د ع (27) - 25 / 07 / 2016 بشأن متابعة قرارات القمة العربية التنموية الإقتصادية والإجتماعية فى دورتها الثالثة ـ الرياض ، 21 / 22 ـ يناير / 2013 والذى نصت الفقرة ثالثاً منه حول الموضوعات الإجتماعية الفقرة ثانياً على مايلى :-
- دعم جهود منظمة العمل العربية بالتنسيق مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع كافة الشركاء ، لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية ، بناء على قرارات القمم العربية ذات الصلة ووفقاً لقرار المجلس الإقتصادى والأجتماعى رقم 2092 بتاريخ 2016/02/18 ، بما يمكن من خفض معدلات البطالة ، وفى إطار تنفيذ الغايات ذات الصلة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030.

وسنستعرض فيما يلى تطورات تنفيذ كلا من المشروعين خلال الفترة من 2016/06/30 وحتى 07/30 /2018 وكما يلى :-

1. الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية

- تضمنت جلسات عمل مؤتمر العمل العربي في دورته (44) والتي عقدت بالقاهرة خلال إبريل 2017، جلسة خاصة لعرض الإصدارة الاختبارية مِن المنصة الإلكترونية لشبكة أسواق العمل العربية، بهدف إطلاع أعضاء المؤتمر على تصورات تنفيذ مراحل المشروع والتعرف على ملاحظاتهم وتساؤلاتهم في هذا الشأن ، والتي عملت المنظمة عليها بكُل جدية لاستيفائها وحتى تاريخه.
- المذكرة محل التناول والعرض تهدف إلى إعطاء المجلس الأقتصادى والإجتماعى صورة محدثة عما تم تنفيذه مِن أعمال تخطيطية على المستوى الاستراتيجي وعلى المستوى التنفيذي التقني والعلمي في مشروع الشبكة خلال العام 2017 وحتى يوليو 2018.

محاور التنفيذ :

نستعرض في النقاط التالية محاور التنفيذ التي تم العمل عليها أثناء الفترة التي يغطيها التقرير : -

اولاً: استكمال أعمال البنية المعلوماتية: -

يكمُن الهدف من هذا المحور في حصر وتوفير أكبر تجهيز معلوماتي كمي ونوعي، متاح لاستخدامه في تغذية الإصدارة الإلكترونية مِن الشبكة، وذلك بهدف التأكد مِن جودة المحتوى وتنفيذ أكبر مستويات توحيد مُمكنة بين مُختلف المفاهيم والمصطلحات، لتوحيد الإظهار النهائي للمحتوى المعلوماتي العربي لأسواق العمل بحيث يكون أكثر تناغمًا وانسجامًا.

وفي هذا الإطار فقد أخذت المُنظمة على عاتقها عمليات التغذية الأولية للنسخة التجريبية مِن المنصة الإلكترونية للشبكة، وذلك بُغية عدم التحميل على المؤسسات المشاركة مِن الدول الأعضاء في عمليات التغذية الأولية، غير أنه لا زالت الأجهزة المشاركة مِن الدول الأعضاء تحتفظ بحقها الكامل في مراجعة البيانات المنشورة، وإقرار ما سوف يتم نشرة، كذلك إجراء عمليات التحديث لاحقًا بالشكل الذي يضمن حداثة البيانات والمعلومات الإحصائية وغير الإحصائية التي تتضمنها الشبكة.

ثانياً: فتح آليات التواصل مع الدول الأعضاء: -

في إطار تصميم منهجية عمل الشبكة تم إقرار مبدأين أساسيين :

1. ضرورة تنفيذ هذه الشبكة بصورة لامركزية تسمح للدول الأعضاء – عبر مُمثليها الرسميين – بتنفيذ عمليات تحديث ومراجعة وإقرار كُلّ ما يُنشر عن دولهم وتحديد مستويات الإتاحة، بما يضمن لكل دولة الخصوصية والسيادة الكاملة على ما تتضمنه الشبكة مِن معلومات خاصة بأسواق العمل في تلك الدولة.

2. ضرورة تمثيل الأجهزة الإحصائية إلى جانب أطراف الإنتاج الثلاث في إطار فريق وطني مُتكامل. وذلك نظرًا لكون الأجهزة الإحصائية الوطنية هي المعنية بتكوين منظومة الإحصاءات الرسمية الوطنية، وبناءً عليه فإنها المعنية بتحديد المفاهيم والمصطلحات التي بناءً عليها يتم وصف وجمع وتحليل مؤشرات أسواق العمل الرئيسية.

ثالثاً :التجهيز لمنظومة التوظيف العربي: -

يكمُن الهدف من هذا المحور الاستراتيجي في تفعيل دور الشبكة كأحد الأدوات القومية لمكافحة ظاهرة البطالة في الدول العربية، وتفعيل تنقل الأيدي العاملة بين الدول العربية ضمن آليات شفافة للإعلان عن الوظائف والتقدم لها على مستوى الوطن العربي ككُل. وفي هذا الإطار، فقد تم تفعيل عدد مِن آليات التنفيذ والتي سوف يرد ذكرها لا حقًا بالتفصيل، والتي كان مِن صميم غاياتها الاستعداد لبناء منظومة توظيف إلكتروني عربي ضمن مشروع الشبكة العربية لأسواق العمل، والاستعداد لتفعيل النسخة الإلكترونية مِن منصة التوظيف عن بُعد المُزمع تنفيذها في المرحلة الثانية مِن مراحل تنفيذ المنصة الإلكترونية للشبكة.

رابعًا : آليات التنفيذ:

في إطار محاور التنفيذ سالفة الذكر، تم تفعيل عدد مِن آليات التنفيذ والتي مِن شأنها التجهيز لوضع الإصدارة الأولى مِن الشبكة موضع التنفيذ الفعلي بإتاحتها للدول الأعضاء وإصدار النسخة المفتوحة مِن الشبكة.

1. بروتوكولات التعاون مع أطراف الإنتاج الثلاث والأجهزة الإحصائية:

تمَّ في هذا الصدد إرسال خطابات رسمية مِن المُنظمة إلى مُمثلي أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية الأعضاء، علاوةً على الأجهزة الإحصائية الوطنية ،والتي تناولت تقديم نسخة مبدئية مِن بروتوكولات تعاون بين المُنظمة مِن جانب وتلك الجهات مِن جانبٍ آخر، وذلك في صدد كُل ما قد يتعلق بأعمال الشبكة العربية لأسواق العمل حاليًا أومُستقبلا. وقد هَدَفَ إرسال تلك البروتوكولات الى قيام الجهات والأجهزة المعنية بالاطلاع تمهيدًا للتوقيع مع أطراف الإنتاج والأجهزة الإحصائية في أقرب وقت مُمكن.

وفي هذا الصدد فقد تلقت المنظمة "37" رداً وكما يلى :

عدد "13" رداً من وزارات العمل، وعدد "6" ردود من مُنظمات مُمثلي العُمال، وعدد "11" رداً من مُمثلي أصحاب الأعمال، وعدد "5" مِن أجهزة الإحصاء العربية و"2" من الإتحادات العربية والإقليمية .

وحتى الآن تم توقيع بروتوكولات مع "20" طرف من الجهات المستهدفة .

2. تكوين فريق العمل الوطني وتحديد نقاط الاتصال:

في إطار جهود المنظمة لتكوين فرق العمل الوطنية وتحديد نقاط اتصال أرسلت المنظمة خطاباً إلى جميع أطراف الإنتاج الثلاث والأجهزة الإحصائية في كافة الدول العربية الأعضاء في تاريخ 2017/05/14،لطلب تسمية نقطة اتصال مِن كُل جهة، بحيث يكون وظيفة مسؤول الاتصال مُحددة في التواصل مع المُنظمة في صدد أعمال الشبكة، وذلك تمهيدًا لبدء التجهيز للأعمال والفعاليات التنفيذية، والتي مِنها على سبيل المثال لا الحصر تجهيز ورش العمل المعنية بتوحيد المفاهيم والمنهجيات، وإقرار منهجيات نقل وتبادل الإحصاءات والمؤشرات المعنية بأسواق العمل عن الدول العربية الأعضاء.

وفي هذا الصدد نشير الى أن المنظمة تسلمت (36) رداً يمثلون أسماء نقاط الاتصال عن الأطراف الأربعة وحتى الآن.

3. الدليل العربي المؤَحد لإحصاءات أسواق العمل :

قامت المُنظمة في أعقاب الدورة الرابعة والأربعين مِن مؤتمر العمل العربي، وتحديدًا في تاريخ 2017/05/14، بإرسال النسخة الأولية مِن الدليل العربي المؤَحد لإحصاءات أسواق العمل إلى الأطراف الأربع في الدول العربية الأعضاء، وذلك للاطلاع وأخذ الآراء حول تلك الإصدارة تمهيدًا لإقرار الإصدارة التوافقية التي ينتهي إليها الاتفاق بين فرق العمل مِن الدول العربية الأعضاء. وقد وصل عدد الجهات التي أرسلت ردودها الى المُنظمة حتى تاريخه نحو (36) جهة.

4. تكوين السلاسل الزمنية للمؤشرات الإحصائية الرئيسية:

في هذا الصدد قام فريق مِن المُنظمة بالعمل خلال الفترة المُنقضية بحصر ما هو متاح من منشورات الأجهزة الإحصائية الوطنية وعدد مِن الوزارات الوطنية ذات الصلة، مثل وزارات القوى العاملة والتعليم .... الخ، وذلك بُغية تكوين قدر كبير مِن السلاسل الزمنية لإحصاءات ومؤشرات أسواق العمل للدول العربية الأعضاء، تمهيدًا لإدخال هذه البيانات إلى النسخة الأولى مِن المنصة الإلكترونية لأسواق العمل العربية بعد تبويبها وتصنيفها.

ومِن المُهم بمكان إيضاح أهمية وحجم العمل في هذه الآلية، والذي يوفر الكثير مِن الجهود لفرق العمل مِن الأطراف الأربع المُمثلة للفريق الوطني لدى الدول العربية، لمراجعة السلاسل الزمنية التي تمَّ إدخالها مِن قِبَل فريق المُنظمة لإقرارها حتى تتفرغ واقرار صلاحية نشرها من عدمه، وتحديث تلك السلاسل بالجديد وقت صدوره عن المؤسسات الوطنية المعنية بنشر وإتاحة تلك الإحصاءات والمؤشرات.

5. **تكوين المكتبة العربية الإلكترونية:**

في هذا الصدد قام فريق عمل المُنظمة بحصر أكثر مِن "250" أصدار يضم أنماطاً مُختلفة مِن كافة ما يتعلق بأسواق العمل العربية، وذلك بُغية تغذية الإصدارة الإلكترونية الأولى مِن المنصة الإلكترونية للشبكة بهذه المكتبة الضخمة لإثراء الشبكة وإعطائها الثقل العربي المنوط بها.

6. **حصر الشركات الكبرى في الوطن العربي:**

قام فريق العمل في المُنظمة بحصر لأهم 500 مُنشأة اقتصادية خدمية وإنتاجية عربية أو دولية تعمل في أرجاء الوطن العربي، وجاري حاليًا رفع هذا العدد إلى نحو ألف مُنشأة، إذ يكمُن الهدف مِن تلك الخطوة في بناء قاعدة بيانات استهدافية لمُنشآت القطاع الخاص المحتمل دعوتها وإدماجها في عمليات منظومة التوظيف الإلكتروني.

7. **تجهيز الإصدارة الأولى مِن المنصة الإلكترونية للشبكة:**

في أعقاب طرح الإصدارة المبدئية الأولى مِن المنصة الإلكترونية للشبكة أثناء فعاليات الدورة الرابعة والأربعون مِن مؤتمر العمل العربي، وفي أعقاب أخذ كافة ما ورد للمُنظمة مِن آراء وتعليقات تم العمل على تهيئة الإصدارة المبدئية تمهيدًا لإطلاق الإصدارة التجريبية الأولى على شبكة الإنترنت، والتي خُصِصَ جُزءً مِنها للتفاعل بين فرق العمل الوطنية بممثليها الأربع في كافة الدول العربية، في حين خُصِصَ جُزءً آخر إلى النشر والإتاحة للاستخدام العام عبر البوابة الإلكترونية للشبكة والتي سوف تُمَثِل محرك البحث الرئيسي لكل ما يتعلق بأسواق العمل العربية.

8. **تصميم خطة التشاور مع الفرق الوطنية حول نقل وتبادل الإحصاءات وتوحيد المفاهيم :**

وفي هذا الإطار فقد قام فريق العمل بالمُنظمة مِن وضع تصور عن خطة تهدف إلى التشاور مع الأطراف الأربع في الدول العربية الأعضاء حول الآليات والمنهجيات الخاصة بنقل وتبادل إحصاءات ومعلومات أسواق العمل، وكذلك حوكمة مفاهيم ومُصطلحات مؤشرات أسواق العمل. كما تهدف هذه الورش إلى تدريب نقاط الاتصال مِن فرق العمل الوطنية على الإصدارة الأولى مِن المنصة الإلكترونية لأسواق العمل العربية وقد تم عمل ورشة العمل الأولى خلال العام 2018 لصالح الفريق الوطنى بالجمهورية الجزائرية فى الربع الثانى من العام . وجارى حالياً التنسيق لتنفيذ بعض الورشالتدريبية بناءً على طلب كلم من المملكة المغربية وسلطنة عمان ودولة فلسطين .

تم عرض التقدم المحرز فى مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية ورؤية المنظمة خلال العام 2018 على مجلس إدارة منظمة العمل العربية فى دورته (88) خلال مارس 2018 والذى أقره مؤتمر العمل العربى فى دورته "45" حيث أصدر القرار التالى :-

1. التأكيد على أهمية البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الوطن العربي وحفز البلدان العربية لسداد مساهماتها في البرنامج حتى يتسنى للمنظمة استكمال مراحل المشروع خاصة وان المنظمة تسخر كافة طاقاتها لإنجاح هذا البرنامج.
2. دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة والأجهزة الإحصائية العربية والتي لم تتلق منها المنظمة ايه ردود حتى تاريخه بسرعة اعتماد الدليل العربي الموَّحد لإحصاءات أسواق العمل وموافاة منظمة العمل العربية بردودها حول نموذج برتوكول التعاون في أقرب وقت ممكن بغية تحقيق أهداف الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.
3. تقديم الشكر للجهات التي استجابت لجهود ومساعي المدير العام للتوقيع على بروتوكولات التعاون حول مشروع الشبكة مع منظمة العمل العربية.
4. دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة والأجهزة الإحصائية بسرعة تعيين نقاط اتصال تكون هي المعنية بالتواصل مع المنظمة فيما يتعلق بأعمال الشبكة ، وذلك تمهيدًا لاستكمال التجهيزات التنفيذية المتعلقة بها .
5. أقرار خطة عمل مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية للعام 2018 ، وتكليف مكتب العمل العربى باتخاذ الإجراءات والترتيبات التنفيذية المناسبة لاستكمال مراحل تنفيذ المشروع .

2. مشروع المواءمة بين مخرجات التدريب والتعليم واحتياجات سوق العمل

- في هذا الصدد قامت المنظمة بمخاطبة إدارة المنظمات والاتحادات العربية بمذكرة حملت الرقم م ف/557 بتاريخ 2016/05/30 بشأن إعادة أستثمار " مبنى هارون" المملوك للمنظمة وتحويله الى مركز تدريب عربى متخصص ، حيث من المتوقع أن يقدم المركز خدمات مهمة في سبيل المواءمة بين مخرجات التدريب والتعليم وإحتياجات أسواق العمل العربية ، وقد عرضت هذه الورقة على جدول أعمال الدورة العادية (25) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة خلال الفترة من 10 - 15 / 07 / 2016 وفى الدورة العادية (98) للمجلس الأقتصادى والإجتماعى التي عقدت في سبتمبر 2016 عرض الأمر مجدداً على المجلس ، وأصدر قراره المتضمن الترحيب بالموضوع وتكليف المنظمة المضي قدماً في تنفيذه .

- تم عرض الموضوع على مؤتمر العمل العربى في دورته (44) لعام 2017 حيث أصدر القرار رقم 1609والذى نص على مايلى :-

- عرض دراسة مستوفية بشأن المركز العربى للتدريب على مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورة قادمة تمهيداً لعرضها على مؤتمر العمل العربى في دورته الخامسة والأربعين 2018 .

- تم عرض الموضوع على مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته (87) أكتوبر 2017 حيث أصدر المجلس القرار رقم 8/87 والذى نص على مايلى :-

- عرض الدراسة على دوره قادمة فور الإنتهاء من إعدادها .

- التأكيد على قرارات مجلس إدارة منظمة العمل العربية ومؤتمر العمل العربى والمجلس الأقتصادي والإجتماعى بشأن إنشاء مركز عربي للتدريب تابع لمنظمة العمل العربية .

عماد شريف

يوليو 2018